

رغم المخاطر... «المركزي» يُطمئن

حقق إصدار سندات الخزينة بالعملة الأجنبية Eurofands نجاحاً كبيراً، على الرغم من التصنيف الائتماني المنخفض للدولة اللبنانية، وصفه وزير المالية علي حسن خليل بأنه أكبر إصدار منذ دخول لبنان سوق الإقتراض من الأسواق المالية في التسعينات، إذ كان الطلب فقط مليار دولار، بينما وصل المعروض إلى 4.9 مليار دولار، مما اضطرت الحكومة اللبنانية إلى رفع الطلب إلى 2.2 مليار دولار، وخلافاً لما تم الترويج له، سياسياً واقتصادياً، بأن هذا النجاح الكبير يؤكد الثقة الدولية بلبنان واستقرار وضعه المالي والنقدي، كما الأمني، على أساس أنه لا يمكن ضمان الوضع المالي في ظل تفلت أمني يلحق بالحركة الاقتصادية خسائر وانهيارات في الأسواق المصرفية والمالية، فإن الواقع الحقيقي يعكس حقيقة مختلفة. تؤكد ثقة القطاع المصرفي اللبناني بقيادة البنك المركزي في الدولة اللبنانية رغم انتقاداته الكثيرة لممارساتها المالية في زيادة الإنفاق وتفاقم العجز المالي للخزينة والموازنة، وقد تبين ذلك من خلال تهافت المصارف اللبنانية على الاكتتاب حيث بلغت حصتها 85% من قيمة الإصدار البالغة 2.2 مليار دولار، في مقابل ضآلة حصة المؤسسات المالية الأجنبية والبالغة 15%، حتى أن بعض المصادر المصرفية أشارت إلى أن الاكتتاب الأجنبي يشمل عدداً من رجال الأعمال اللبنانيين أو أصحاب الحسابات في البنوك الأجنبية (سويسرا على سبيل المثال) والذين يعتبر اكتتابهم استثماراً أجنبياً. ويعكس التهافت الكبير على عرض السيولة من قبل المصارف اللبنانية، والذي أدى إلى رفع قيمته إلى 4.9 مليارات دولار، وضعف الاستثمار في تمويل مشاريع إقتصاديته في لبنان نتيجة استمرار الفراغ السياسي على أكثر من مستوى بدءاً من تعذر انتخاب رئيس للجمهورية، وتعطيل عمل الحكومة والسلطة التشريعية، فضلاً عن الاضطرابات الأمنية الإقليمية وخصوصاً الحرب في سورية والعراق وتطور عمليات الإرهاب، وانعكاس تداعياتها على مسيرة الإقتصاد اللبناني، مع العلم أن حجم فائض السيولة لدى المصارف قد يتجاوز 30 مليار دولار، تفتش عن استثمارات آمنة، وقد اضطرت إلى إيداع نحو 10 مليارات دولار منها لدى مصرف لبنان.

ورغم أن تراجع نمو الإقتصاد اللبناني وضعف الاستثمار في القطاع الخاص، وزيادة إنفاق الدولة وتدهور العجز المالي للخزينة، وتفاقم أرقام الدين العام التي تجاوزت 66 مليار دولار ب مع نهاية العام 2014، أدى إلى ارتفاع المخاطر السيادية التي دفعت بعض وكالات الائتمان العالمي إلى خفض تصنيف لبنان، حتى أن هذا الخفض شمل بعض المصارف التجارية الدائنة للدولة عبر سندات الخزينة. وقد أكدت وكالة «ستاندرد اندبورز» أن اتجاه المخاطر الاقتصادية في لبنان هو «سلبى» نظراً للمخاطر المتعلقة بتعرض المصارف للمخاطر السيادية، ويتوقعات لاقتصاد ضعيف في عامي 2015 و2016.

ووفق تقرير الوكالة، فإن المخاطر الاقتصادية في لبنان تعكس «المخاطر المرتفعة جداً» حيال صلابة الإقتصاد، و «المخاطر المرتفعة» حيال اختلال التوازن الإقتصادي، و «المخاطر المرتفعة جداً» حيال المخاطر الائتمانية، واعتبرت الوكالة أن الانقسامات السياسية المتشعبة التي تحد من الإصلاحات الطويلة الأمد والاستثمارات العامة في لبنان، بالإضافة إلى الاضطرابات الإقليمية، وخصوصاً الأزمة السورية، تمنع نمو الإقتصاد وتحد من فرص التسليف المحلي للمصارف، لذلك توقعت أن تستمر المخاطر السياسي وأن تبقى تشكل نقطة ضعف للإقتصاد.

وكان حجم الدين العام بلغ بنهاية العام 2014 نحو 66.5 مليار دولار، وهو موزع بين 62% بالليرة و38% بالعملات الأجنبية، ومع توقع زيادة حجم الدين العام الناتج من زيادة العجز المالي، ستعتمد المصارف التجارية ومصرف لبنان إلى زيادة مساهمتها في سندات الخزينة إلى نسب تقارب الـ 90%، ما سيدفع وكالات التصنيف الدولية إلى تخفيض التصنيف الائتماني للبنان، وبالتحديد للمصارف التجارية لتعرضها لدين الدولة، مع الإشارة إلى أن الميزانية المجمعة للمصارف تفوق الـ 177 مليار دولار، أي أكثر من أربع مرات حجم الإقتصاد اللبناني، الأمر الذي يطمئن أنه لا خوف على إفلاس الدولة ما دامت سياسة البنك المركزي تدعم تمويل عجزها المتزايد.

انفتاح ملحوظ على الخارج وصدود قوي أمام الصدمات المالية القطاع المصرفي .. خط الدفاع الأول عن الإقتصاد



وهو يستخدم نحو 24 ألف موظف بينهم 46 في المئة من حملة الشهادات الجامعية كما انه يقدم منحاً تعليمية لزهاء 17 ألف طالب من اولاد الموظفين العاملين فيه. كما يساهم القطاع المصرفي بموجب البروتوكول الموقع بينها وبين وزارة المالية في تسهيل جباية الرسوم والضرائب على المكلفين لصالح الوزارة ما يساعد على دخول الاموال التوجبة بسرعة وفعالية الى حسابات الخزينة كما يساعد هذا الامر المواطنين المكلف في تسهيل إجراءاته مع الوزارة وتوفير جزء من الوقت والمعاناة كذلك ساهمت المصارف بستة ملايين دولار في حزيان الماضي لبرنامج إعادة تأهيل السجون.

دعم القطاعات الانتاجية

ومع تراجع الاستثمارات الخاصة

توسّعت المصارف اللبنانية في الدول العربية المجاورة، ومنطقة الخليج، وأوروبا، وأفريقيا، والولايات المتحدة، موارد بشرية ذات كفاءات عالية: تقديمه فرص عمل لجزء كبير ومتزايد من حملة الشهادات الجامعية وتمثيل مهم للمرأة اللبنانية في مواقع عادية وعالية؛ مواكبة آخر التطورات في الصناعة المصرفية العالمية و تأمين الخدمات الحديثة والتقليدية؛ الالتزام بالمعايير الدولية؛ إنخراط واسع النطاق في الاقتصاد اللبناني، صمود قوي أمام الصدمات المالية بغض النظر عن طبيعتها وأسبابها، وتشكيله لملاذ إقليمي آمن للتوظيفات المستقرة والمربحة.

ويتألف القطاع المصرفي من 70 مصرفاً في نهاية العام 2014 ويساهم بنحو 6 في المئة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

وسط العاصفة السياسية والأمنية التي تضرب لبنان والمنطقة، يمضي القطاع المصرفي في تحسين مؤشراتته العامة، ويسجل اداء متميزاً تثني عليه المؤسسات الدولية، وتصنّف القطاع المصرفي بناء عليه خط الدفاع الأول عن الاقتصاد الوطني.

ويتميز القطاع المصرفي اللبناني بالاستقرار والمتانة المالية. ويعمل تحت إشراف مصرف لبنان ومراقبة لجنة الرقابة على المصارف اللتان تثني الجهات المتابعة على دورها اذ ترى ان التقدم الذي أحرزه القطاع منذ عقد ونيف ما كان ليتحقق لولا الأداء التنظيمي والرقابي الصائب والملائم.

سمات القطاع

ويتسم القطاع المصرفي بعدة سمات ابرزها: انفتاح ملحوظ على الخارج اذ

شبكة انتشار خارجي

وطوّرت المصارف اللبنانية خلال العقدين الماضيين شبكة إنتشار خارجي واسعة جداً وبأشكال عديدة: مكاتب تمثيل، فروع خارجية، ومصارف شقيقة وتابعة. ويمتلك 16 مصرفاً لبنانياً تواجداً في أكثر من 30 بلداً عربياً وأجنبياً في القارات الخمس. وتمتلك المصارف التابعة أو الشريكة أو الشقيقة للمصارف اللبنانية والبالغ عددها 39 مصرفاً، حوالي 240 فرعاً. وتجدر الإشارة إلى أن 14 مصرفاً أجنبياً تمتلك حصصاً هامة في مصارف لبنانية كبيرة.

الصغيرة والمتوسطة بضمانة شركة كفالات الى ما يوازي 110 ملايين دولار في العام 2014 استفادت منها 838 مؤسسة. وكدليل على ان الاستقرار الإجتماعي هو من اولويات القطاع المصرفي، امن القطاع المصرفي من خلال آليات الاقراض السكني مسكناً لنحو 107 الاف أسرة لبنانية في مختلف المناطق ما رفع حجم محفظة القروض السكنية الى نحو عشرة مليارات دولار في نهاية العام 2014 وهي في معظمها لصالح ذوي الدخل المحدود وبفوائد متدنية ومدعومة.

المحلية الوافدة، اصبح للقطاع المصرفي دوراً أكبر في الاقتصاد، اذ اصبح التسليف المصرفي السبب الأول والأهم للنمو الاقتصادي في لبنان. وبلغ إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص، المقيم وغير المقيم، من دون احتساب قروض مصارف الاعمال والاستثمار نحو 51 مليار دولار في نهاية العام 2014 أي بزيادة قدرها 3.5 مليارات دولار ونسبتها 7.42 في المئة.

كما يلعب القطاع المصرفي دوراً في دعم القطاعات الإنتاجية حيث تظهر الاحصاءات أن إجمالي التسليفات المدعومة الموافق عليها في فترة 1997 نهاية حزيران 2014 وصل الى 8773 مليار ليرة (ما يعادل 5.8 مليارات دولار) وكانت التسليفات ازدادت بنسبة 10.0 في المئة في العام 2013 و 15.8 في المئة في العام 2012 وقد شكلت حصة الصناعة من إجمالي التسليفات 59 في المئة مقابل 30 في المئة للسياسة و 11 في المئة للزراعة. وفي السياق نفسه، وصل مجموع القروض الممنوحة للمؤسسات

بلغ إجمالي شبكة فروع المصارف المحلية 993 فرعاً في نهاية العام 2014 في مقابل 951 فرعاً في نهاية العام 2013 أي بزيادة نسبتها 4.4%. واحتل فرنسبنك المرتبة الاولى على صعيد عدد الفروع، يليه بنك لبنان والمهجر، ثم بنك عودة، ثم بنك البحر المتوسط وسوستيه جنرال اللذان يتساويا في عدد الفروع. اما على صعيد الفروع الخارجية التي يشترك فيها 16 مصرفاً لها تواجد خارج لبنان فيحتل بنك لبنان والمهجر في المرتبة الاولى يليه بنك عودة ثم فرنسبنك. اما بالنسبة الى أجهزة الصراف الالي (ATMS)، فقد احتل بنك بيبلس المرتبة الاولى وبنك عودة الثانية وفرنسبنك الثالثة.

ترتيب المصارف العشرة الأوائل في لبنان بحسب ودائع العملاء

الاسم المصرف	2014	2013	النمو(%)
بنك عودة	54003.0	46876.0	15.2
بنك لبنان والمهجر	36187.0	34028.0	6.3
بنك بيبلس	23693.0	22235.0	6.6
فرنسبنك	23134.7	21287.6	8.7
بنك البحر المتوسط	18294.0	16659.0	9.8
بنك سوسيتيه جنرال في لبنان	17195.0	15382.0	11.8
بنك بيروت	16796.0	15545.0	8.0
البنك اللبناني الفرنسي	14390.0	14267.0	0.9
الاعتماد اللبناني	11666.0	10791.0	8.1
بنك انتركونتيننتال لبنان	7184.0	6509.0	10.4

كشف عن وجود طلبات لعمليات دمج لهصارف حمود: حفظ مال المودعين هدفنا الأساسي

ولجنة الرقابة تريد لهذه الأرباح أن تتحقق لكن ليس على حساب جودة الموجودات وسلامة أموال المودعين».

عمل اللجنة

وأوضح حمود أن «لجنة الرقابة تمارس دورها بالدرجة الأولى عبر ضمان سلامة القطاع المصرفي التي تتوقف على ثلاثة عناصر هي: سلامة سيولته، سلامة ملاءته، وسلامة ربحيته». وأشار إلى وجود عنصر رابع لا يقل أهمية عن العناصر الثلاثة المذكورة وهو درجة الحوكمة ومستوى الإدارة التي تدير هذه المصارف.

وقال: «على صعيد السيولة، هناك معايير فرضتها لجنة بازل نتابعها ونقوم برقابة صحيحة عليها لضمان صحة هذه السيولة بحيث لا يتعرض المصرف إلى أي خطر يبعده عن الإيفاء بالتزاماته. أما على صعيد الملاءة والتي تعني حجم الرساميل مقارنة مع الموجودات فهناك أيضاً معايير فرضتها بازل نراقبها باستمرار. أما الربحية، فتحتل أهمية خاصة لدى المصارف كونها تؤمن استمرارية المصرف ونموه وترضي المساهمين».

وأضاف: «الهدف الأساسي للجنة الرقابة ليس المساهمين، إنما هو حفظ مال المودعين. لذلك هي بحاجة دائماً إلى التأكد من أن الموجودات التي تظهرها الميزانيات صحيحة وتضمن تغطية المطلوبات اي الودائع».

وتابع: «بصورة موازية، تمارس اللجنة نوعاً آخر من الرقابة على مستوى الحوكمة في هذه المصارف. لذلك تسأل عن مستوى الإدارة في القطاع. هل هي إدارة حديثة، شابة، كفوءة، مثقفة؟ كما تسأل عن المعلوماتية التي تستخدمها المصارف».

شكلا الرقابة

وأكد حمود أنه «لا بد من فعالية الرقابة



صدق من قال «مصادقية مصارفنا من مصادقية أجهزة وأنظمة الرقابة المصرفية»، فليس خافياً على أحد دور المصرف المركزي ولجنة الرقابة على المصارف في تمكين القطاع وضمان استقراره. ويشكل الإيمان بأهمية دور المصرف المركزي والرقابة قاسم مشترك بين المصارف ولجنة الرقابة، فإذا كانت المصارف دون أي استثناء قد أثنت على دور الرقابة وأهميتها، فرئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود يعبر عن إيمانه العميق بدور اللجنة التي تشكل العمود الثالث في القطاع إلى جانب المصارف والمصرف المركزي، في خلق قطاع مصرفي، حيوي، منظم وفاعل. ويشدد على أنه «يخطئ من يظن أن الرقابة الشديدة تأتي على قطاع مصرفي ضعيف. فالرقابة الصحيحة والقوية لقطاع مصرفي صحيح وقوي». ولفت حمود في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» إلى أن «هذه المعادلة تؤمن بها لجنة الرقابة، وتعمل باستمرار على تحقيقها لضمان متانة القطاع المصرفي وتأمين استمراريته».

مؤسسات كثيرة نتيجة تصفية أو دمج وفقاً للقوانين الصادرة. لكن القطاع المصرفي اليوم وبشكل عام شوائبه بسيطة وهامشية، وهو قادر على التحكم بإدارته وتحمل مسؤولياته».

وأضاف: «رغم صحة القطاع المصرفي لا يمكن أن يترك من دون رقابة. فالمصارف هدفها الأرباح السنوية وهذا أمر مشروع،

وفي رد على سؤال حول طبيعة العلاقة بين اللجنة والمصارف، قال حمود: «بكل شفافية، نحن لا نؤدي دور «البوليس والحرامي»، نحن مؤمنون بحيوية القطاع المصرفي إذ استطاع أن يواجه أصعب المراحل والأزمات التي مر فيها لبنان. طبعاً، في مرحلة من المراحل كان هناك نوع من التشويه، حيث خرجت

لضمان توازن القطاع المصرفي». ورأى أنه «لقطاع مصرفي حيوي، منظم وفعال لا بد من رقابة ساهرة، ولا بد للرقابة من المحافظة على سمعتها عبر الاتصال والاحتكاك المباشر مع المصارف للتأكد من أن العمليات التي تقوم بها لا تشوبها شائبة».

وأشار إلى أن هذه الرقابة تمارس عبر شكلين: الرقابة المستندية بحيث تطلب اللجنة معلومات من المصارف تأتيها بشكل دوري منها أسبوعي، شهري، فصلي، نصف سنوي، أو سنوي. وتأخذ هذه المعلومات وتحللها وتراقب وجود أي علامات إنذار مبكر من خلالها».

ولفت إلى أن «الشكل الثاني من الرقابة يتجلى بالرقابة الميدانية حيث يزور مراقبون يتمتعون بالكفاءة العالية المصارف للتأكد من صحة الأرقام المرسله إلى اللجنة ولا سيما في إطار محفظة القروض والتسليفات. كما تطلع على اتباع المصرف للإدارة الرشيدة كما حددتها التعاميم. وتتأكد من وجود لجان وفصل للسلطات وتوزيع للمهام وللدوائر والأقسام».

ولفت حمود إلى وجود مسائل أخرى تأخذها لجنة الرقابة بعين الاعتبار أثناء ممارستها دورها وأهمها تحليل كفاية رأس المال ومعاييرها، فتأكد ليس فقط من حجمه إنما من نوعيته، فليس المهم حجم رأس المال في الوقت الحاضر إنما ما يمكن أن يتطلبه نمو المصارف من حاجة إلى رساميل إضافية خلال الفترات المقبلة وما هي جهوزية المصارف لمواجهة هذه المتطلبات وزيادة الرأسمال».

منافسة حرة

وفي إطار حديثه عن المنافسة القائمة بين المصارف العاملة في القطاع، أكد حمود أن «لجنة الرقابة تؤمن بالمنافسة الحرة كونها أمر صحي وطبيعي، وترفض أي شكل من أشكال الاحتكار». وأشار إلى أن «اللجنة فرحة بوجود المنافسة لا بل تسعى إليها، باعتبار أن السوق مفتوحة أمام المصارف مهما كانت كبيرة أو صغيرة».

ورد «المنافسة الشديدة في لبنان إلى كبر

شوائب القطاع المصرفي بسيطة وهامشية، وهو قادر على التحكم بإدارته وتحمل مسؤولياته

يخطئ من يظن أن الرقابة الشديدة تأتي على قطاع مصرفي ضعيف، فالرقابة الصحيحة والقوية لقطاع مصرفي صحيح وقوي

حجم الكتلة النقدية الموجودة في القطاع المصرفي والتي تفوق حجم لبنان الإقتصادي إذ إنها توازي أربع مرات قيمة الناتج القومي». ورأى أنه «لولا وجود مدين كبير إسمه الدولة اللبنانية لكانت المنافسة أشد وأقوى».

واعتبر أن «شدة المنافسة في القطاع، دفعت بعض المصارف إلى التوجه نحو الأسواق الخارجية إذ إنها رأت ضرورة لضمان استمرارية النمو والربحية عبر البحث عن أسواق جديدة».

وتوقع «أن تؤدي هذه المنافسة الشديدة إلى خلق صعوبات لبعض المصارف قد تعيق استثمارها، ما سيؤدي إلى بعض عمليات الدمج أو عمليات اكتساب الملكية». وكشف عن «وجود طلبات لعمليات دمج لمصارف، لأن كلفة الأعمال المصرفية اليوم ارتفعت بشكل ملحوظ». وأوضح أن «هذه التكلفة لا تضم فقط الكلفة المباشرة، بل هناك كلفة غير مباشرة منها كلفة الإمتثال، إدارة المخاطر، إدارة التدقيق وإدارة الموارد البشرية والمعلوماتية. وهذه تكاليف مرتفعة لا تستطيع مصارف بأحجام صغيرة تحملها بسهولة».

وفي رد على سؤال حول كيفية تصويب هذه المنافسة إذا انحرفت عن طريقها الصحيح، أعلن حمود عن وجود توجه واضح لدى سعادة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بعدم السماح بالاندماج لمصرفين كبيرين أو للمصارف الأولى

في السوق حتى لا تنعدم المنافسة». وشدد على أنه «من غير المسموح نشوء منافسة بين مصرف وآخر لا تتمتع بالشفافية، فاللجنة تراقب باستمرار المنافسات وتحرص على أن تكون ضمن ضوابط، فلا يستطيع أي مصرف أن يخرج عن المألوف في تسعير الودائع أو القروض، أو التوسع في تنمية محفظة القروض». واعتبر أن «هذه المراقبة تجعل المنافسة عاقلة وشفافة وتجعل المصارف تأخذ مخاطر مقبولة ومدروسة».

واقع القطاع

وفي إطار حديثه عن واقع القطاع المصرفي، لفت حمود إلى أن «الوضع النقدي في لبنان أكثر من عظيم، لكن المشكلة الأساسية تكمن في المالية العامة التي تعاني من أزمة حقيقية، فالدولة تشهد أسوأ حالات الاستدانة، موجوداتها تتآكل ومديونيتها ترتفع». وشدد على أن «الدولة لا تستطيع أن تعيش في ارتياح طويل على هذا النمط، فالقطاع المصرفي يحمل مالية الدولة على أكتافه، وهذا واقع خطر وينذر بعواقب وخيمة ويضعف قدرة القطاع المصرفي على تنمية الإقتصاد وضخ أمواله في شرايينه».

وإذ دعا حمود الحكومة إلى تدارك الأمر والقيام بخلق توازن في ماليتها والحد من تفاقم أزمته، قال: «القطاع المصرفي قادر على تحمل كل الأوضاع مهما ساءت لكن ضمن فترة، ويستطيع أن يتحمل الأوضاع مهما طال إن لم تسوء. لا يستطيع القطاع أن يتحمل الاحتمالين: مهما ساءت ومهما طال. هذه المعادلة غير ممكنة».

واعتبر أنه «لا بد من إعادة التوازن إلى المالية العامة، ولا بد من سياسة ضريبية صحيحة وجبائية صحيحة تتوازن مع النفقات وخدمة الدين». ورأى أن «السوق المالية لا يمكن أن تكتمل إلا ببورصة ما يسلط الضوء على ضرورة خصخصة بورصة بيروت لتكون هناك أدوات مالية طويلة الأجل وتداول لأسهم الشركات القائمة حالياً ولأسهم الشركات التي قد تنشأ مستقبلاً، ما يفتح مجالاً للإستثمار أمام المودعين».

A photograph of three business professionals in a meeting. A man in a dark suit is the central focus, looking down and smiling slightly. To his left, a woman is partially visible, gesturing with her hands. To his right, an older man with white hair is looking towards the center. They are seated at a table with papers and a glass of water.

LET'S GET THINGS MOVING

Obstacles are many, and so are excuses. Though sometimes it can be normal to have doubts, to overthink, or to hesitate, standing still has never been, and will never be an option. As such, SGBL drives progress by always moving forward, leaning on its solid experience, expert know-how, and innovative products. Attentive to its clients and alongside its partners, SGBL functions as a catalyst, accelerating the economy, and always with the same objective in mind: to get things moving.

وسّعنا انتشارنا لنزيد راحة البال.

مصر
الأردن
لبنان
سويسرا
فرنسا
قطر
قبرص
رومانيا
سوريا
المملكة العربية السعودية
الامارات
العراق
المملكة المتحدة

بنك لبنان
والمهجر
ش.م.ل



لبنان • فرنسا • المملكة المتحدة • سويسرا • مصر • سورية • المملكة العربية السعودية • الأردن • رومانيا • قبرص • قطر
الامارات العربية المتحدة • العراق

فرنسبنك.. 9 عقود من النجاح

القصار: نتطلع إلى الأسواق الأفريقية

كيف تفسرون تسجيل القطاع المصرفي نسب نمو مقبولة بالرغم من الصعوبات التي تواجهه وتواجه معظم القطاعات الاقتصادية؟ وكيف يمكن باعتقادكم تخطي هذه الصعوبات وتجاوزها؟

إن كل المؤشرات في نهاية النصف الأول من العام 2015 تشير إلى أن أداء القطاع المصرفي اللبناني خلال هذه الفترة كان مقبولاً نسبياً، ولا سيما في ظل تواصل تداعيات الأزمات الجيوسياسية التي تعصف ببعض دول عالمنا العربي وتحديداً سوريا وانعكاساتها على قطاعاتنا الاقتصادية المنتجة، وكذلك التجاذبات السياسية الداخلية الحادة في ظل فراغ رئاسي، وعدم انتظام في عمل المؤسسات الدستورية.

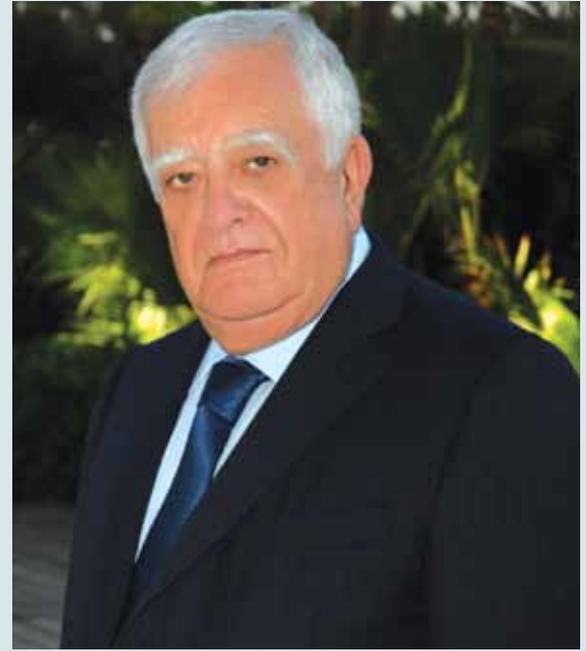
هذا الأداء يدل مرة جديدة على صلابة قطاعنا المصرفي وقوته والخبرات الإدارية والتنظيمية التي يخترنها، يعززها إطار تشريعي وتنظيمي دينامي مكتمل الجوانب، في ظل مصرف مركزي بقيادة سعادة الحاكم رياض سلامة ذو الرؤيا المستقبلية الثاقبة، ما مكن القطاع المصرفي من التعامل بنجاح مع مجمل الظروف التي خبرها لبنان على امتداد تاريخه الحديث وعلى تفاوت دقتها من وقت لآخر.

وهذا الواقع أكسب قطاعنا المصرفي ثقة زبائنه الراسخة، وتقدير المؤسسات المالية والمصرفية العالمية، كما والأهم ترسيخ قدرته على النمو وخبرته الواسعة في إدارة الأزمات التي اكتسبها على اختلاف وتنوع تداعياتها.

ومع هذا، يتمثل التحدي الذي يواجهه قطاعنا المصرفي اللبناني اليوم أكثر من أي وقت مضى في معوقات النمو التي تواصلت على امتداد السنوات الثلاث الماضية والتمثلة ببعديها الداخلي والخارجي وانسحاباتها على نمو قطاعنا المصرفي والحد من قدرات تحقيق نمو أكثر عمقا وأكثر تأثيرا في الدور الإنمائي والتنموي الذي يضطلع به قطاعنا المصرفي في أكثر من اتجاه وعلى أكثر من صعيد.

ما هي أبرز المنتجات المالية الجديدة التي أطلقها مصرفكم في الفترة الأخيرة؟

في إطار القروض التي يطورها باستمرار، يقدم فرنسبنك هذا الصيف عرضاً غير مسبوق للقروض السكني المدعوم من مصرف لبنان بموجب التعميم 346. وإن لهذا العرض ميزات فريدة، إذ إنه أزاح عن كاهل المقترض ثمن التسجيل، مقدماً بالتالي قيمة التسجيل كاملة كهدية للمقترض شرط أن تكون الدفعة الأولى 25% من قيمة العقار، وأن تتراوح قيمة القرض ما بين 200 و 800 مليون ليرة لبنانية كحد أقصى، وأن تتراوح مدة السداد ما بين 15 و 20 سنة كحد أقصى.



عمل فرنسبنك في السوق المصرفية، على مدى أكثر من 9 عقود، محققاً نجاحات كبيرة، إذ لم يقتصر عمله على السوق اللبنانية بل تعداها إلى الأسواق العالمية حيث عزز المصرف تواجدته على مر السنين في 9 دول عدا لبنان.

وكان فرنسبنك في طليعة المصارف التي ارتقت بالقطاع المصرفي إلى المستويات العالمية عبر سيره على درب الحداثة وحرصه على تقديم خدمات مبتكرة غير مسبوقة، وتطويره أحدث المنتجات التكنولوجية، التي أطلقت في الأسواق، لتتناسب مع المتطلبات المتغيرة، وتواكب معايير الصيرفة الدولية الحديثة، للمضي نحو آفاق جديدة في التجربة المصرفية.

وفي هذا الإطار، كشف رئيس مجموعة فرنسبنك عدنان القصار أن «خطط فرنسبنك المستقبلية تركز على استراتيجية توسعية ببعديها الداخلي والخارجي، وهي استراتيجية تتميز بمرونتها وديناميتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها بفاعلية وفعالية». وأعلن أن على «جدول أعمال فرنسبنك خطاً في المستقبل القريب للتواجد في الأسواق الأفريقية التي تخترن إمكانات نمو هامة وتقدم فرص استثمار متعددة ومجدية في مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة».

كلام القصار أتى في حديث مع «الصناعة والإقتصاد»، هذا نصه:

ذلك توقيع فرنسبنك خط ائتمان آخر بقيمة 45 مليون يورو مع البنك الأوروبي للتمويل (European Investment Bank) لتمويل مشاريع الاستثمار في قطاعات الطاقة وغيرها للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. تجدر الإشارة إلى أن تقديم خدمات تمويل الطاقة المستدامة في أنشطة مجموعة فرنسبنك سيسمح للمجموعة بتوسيع حصتها في السوق من خلال منتجات مصرفية جديدة واستهداف قطاعات جديدة وتحسين منظومة إدارة المخاطر في محفظة أنشطة المجموعة بالإضافة إلى تعزيز الصورة الاجتماعية والبيئية.

ولهذه الغاية، وترجمة لشراكاتنا مع مؤسسة التمويل الدولية، يستثمر فرنسبنك في موارده البشرية وبمواكبة طاقم من ذوي الخبرة والاختصاص من ال IFC. إذ طور برامج تدريب خاصة لعناصر وكوادر من فرنسبنك وتأهيلهم لتسويق هذا البرنامج، ولتقديم النصح للزبائن ودراس الأثر البيئي لاستثماراتهم، أفرادا كانوا أم مؤسسات، وتشجيع المؤسسات اللبنانية على الاستثمار بطريقة ذكية تسمح لهم بالمحافظة على البيئة وتطوير الطاقة والتخفيف من نفقاتها في آن معا. كل ذلك من شأنه أن يساهم في تعزيز الوعي على مدى أهمية المحافظة على البيئة واستعمال الطاقة البديلة من أجل تنمية مستدامة، آمين أن تكون مبادرتنا إحدى المحطات الأساسية لتحفيز الاستثمار في التقنيات المتخصصة في توفير الطاقة والطاقة المتجددة، لأننا مؤسسة تسعى نحو الإقتصاد الحقيقي المفيد لجميع أفراد المجتمع.

ماذا عن الخطط المستقبلية لمصرفكم: فروع جديدة، التوسع خارج لبنان؟

ترتكز خطط فرنسبنك المستقبلية على الاستراتيجية التوسعية ببعديها الداخلي والخارجي، وهي استراتيجية تتميز بمرورتها وديناميتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها بفاعلية وفعالية. فعلى الصعيد الداخلي، تمكنت المجموعة من توسيع سلة خدماتها وشبكة فروعها على امتداد مساحة لبنان، والتي تصل حاليا إلى 124 فرعا، وذلك بعد إتمام عملية الاستحواذ على البنك الأهلي الدولي ش م ل ودمجه في عملية تمت بطريقة مبرمجة وسلطة.

أما على الصعيد الدولي والإقليمي، فقد عزز فرنسبنك تواجه في الأسواق العالمية في تسع بلدان عدا لبنان. وعلى جدول أعمال فرنسبنك خطط في المستقبل القريب للتواجد في الأسواق الأفريقية التي تحتزن إمكانات نمو هامة وتقدم فرص استثمار متعددة ومجدية في مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة. وترتكز استراتيجية المجموعة في هذا الإطار على المساهمة في تطوير الأسواق المالية التي تتواجد فيها وترسيخ مفهومها للصيرفة الشاملة في ظل معايير تقنية وبشرية ومؤسسية متقدمة من شأنها ارتقاء المصرف بمكانته المحلية والعالمية على حد سواء، وتعزيز إمكاناته كمجموعة مالية لبنانية، عربية، ودولية، تعتمد على قيادة فاعلة وإدارة فعالة يشكّلان الضمانة الأساسية لبلوغ المجموعة أهدافها الاستراتيجية.

ويحرص فرنسبنك دائما على تقديم قروض سكنية تتناسب وأوضاع المستهلكين اللبنانيين المالية، مراعيًا ظروفهم ومعدلات دخلهم، لذلك قدم هذه الميزة الفريدة وغير المسبوقة في قرضه السكني الجديد، متخذًا على عاتقه المسؤولية الاجتماعية ومساهما بدوره كواحد من أعرق المصارف في لبنان بحل أزمة السكن ومنح القروض السكنية وتسهيل عملية الدفع.

تجدر الإشارة إلى أن فرنسبنك كان قد أطلق أيضا قرضه الرائد للأفراد، الصديق للبيئة Eco-Home Loan لتمويل تكاليف تجهيز منازلهم وفقا لمعايير البيئة السليمة كتخزين الطاقة الشمسية وسخانات المياه عبر الطاقة الشمسية وتركيب الألواح الضوئية لتوليد الطاقة الكهربائية وعزل الجدران والأسقف وتركيب الزجاج المزدوج، مساهما بذلك في توفير النفقات المنزلية للأفراد والحد من استهلاكهم للطاقة.

أما اللبنانيون المسافرون خارج البلاد وتحديدا مستخدمو بطاقات MasterCard من فرنسبنك، فيقدم لهم فرنسبنك فرصة ربح ساعة (Apple Watch) خلال تواجدهم في الخارج. سيتم السحب الأول لربح 25 ساعة في 24 آب 2015 والسحب الثاني لربح 30 ساعة في 6 تشرين الأول 2015 تحت إشراف اليانصيب الوطني اللبناني. العرض ساري المفعول من 20 تموز ولغاية 5 تشرين الأول 2015.

ومؤخرا، وفي إطار اهتمام فرنسبنك الاستراتيجي بتلبية حاجات عملائه الذين يتعاملون مع الصين طور فرنسبنك شبكة علاقاته مع البنوك المراسلة في الصين، وأطلق البطاقة الأولى من نوعها في لبنان Platinum UnionPay Card وهي طريقة للدفع يُعتمد عليها وجديرة بالثقة وأمنة لمعاملات الزبائن في الصين.

يُعتبر فرنسبنك من أبرز المصارف اللبنانية

من حيث شبكة علاقاته الدولية مع كبرى المؤسسات المصرفية والمالية ذات الثقل في بلدانها الأم وعلى الساحة المالية العالمية. ماذا حققتم في ضوء هذه العلاقات لتحفيز الاستثمار في التقنيات المتخصصة في توفير الطاقة والطاقة المتجددة؟ نجح المصرف على امتداد السنوات الماضية في إقامة تحالفات إستراتيجية هامة ومتميزة مع كبار المستثمرين المؤسسيين Institutional Investors الدوليين. في هذا الإطار، وكجزء من مبادراته المتتالية التي أثبت فيها التزامه بمسؤولية الأعمال البيئية والطاوية والاجتماعية بمعناها الإقتصادي الواسع، كان فرنسبنك المصرف الأول والسباق في لبنان والشرق الأوسط الذي أنجز في العام 2014 إتفاقية تعتبر الأولى من نوعها، عندما وقع مع مؤسسة التمويل الدولية IFC وبالتعاون مع الحكومة الكندية خطي ائتمان بقيمة 40 مليون دولار للاستثمارات في مجال الطاقة المستدامة في لبنان عبر فرنسبنك وشركته التابعة للتمويل الإيجاري Lebanese Leasing Company. وخصّص هذا المبلغ اخر الأخبار لتحسين الإنتاج، والحد من التلوث البيئي، وتقليص كلفة الطاقة على الشركات، ما يساهم حتما في تعزيز النمو الإقتصادي. وتلا

تمكنت مجموعة فرنسبنك من توسيع سلة خدماتها وشبكة فروعها على امتداد مساحة لبنان لتصل حاليا إلى 124 فرعا

بنك لبنان والمهجر .. تجدد وتطور مستمر أزهري: نعمل على تقديم ابتكارات مصرفية ومالية حديثة

حافظ بنك لبنان والمهجر عبر السنين على أداء مميز ومتواصل ما جعله في طليعة المصارف اللبنانية حيث اختير كأفضل مصرف في لبنان والشرق الأوسط بإجماع أهم المراجع العالمية والإقليمية. ففي حين يستند نموذجه المالي الناجح على نموذج شامل وتتضمن خدماته الصيرفة التجارية وصيرفة الشركات والصيرفة الخاصة والاستثمارية والإسلامية وصيرفة التجزئة وخدمات إدارة الأصول والوساطة المالية والتأمين، تعتمد استراتيجية البنك على التوسع الإقليمي إلى أسواق واعدة وعلى التنوع والتحديث في كامل خدماته التي وضعته في صدارة المصارف الشاملة في المنطقة العربية. ومن هذا المنطلق، يعتبر البنك أكثر المصارف اللبنانية توسعاً في الخارج حيث يتواجد في 13 بلداً تشمل كل من لبنان، وسوريا، والأردن، والإمارات، وفرنسا، وإنكلترا، وسويسرا، ورومانيا، وقبرص، ومصر، وقطر، والعراق، والسعودية.



الشاملة عبر 255 وحدة مالية ومصرفية. ومن أبرز الإنجازات التي حققها البنك هي تحقيق بالفعل وليس فقط بالقول ما يدل عليه اسمه، فقد كان البنك من أول البنوك اللبنانية التي توسعت في المهجر لخدمة الجاليات اللبنانية والعربية هناك، من خلال انتشاره في السعودية في الخمسينات من القرن الماضي ومن ثم في الإمارات وأوروبا في السبعينات من القرن نفسه وبعدها في أوائل الألفية الجديدة في بقية بلدان المشرق العربي ودول الخليج. هناك أيضاً الإنجاز الذي يرتبط بالتوسع العامودي للبنك عبر تطوير خدماته لتشمل باقة متكاملة من الصيرفة الشاملة تتضمن صيرفة التجزئة والشركات والصيرفة التجارية والاستثمارية والخاصة والإسلامية وخدمات إدارة الأصول

عندما تتوفر الشروط المناسبة والأسواق الواعدة. كلام الأزهري جاء في حديث مع «الصناعة والاقتصاد»، هذا نصه:

مضى أكثر من نصف قرن على تأسيس بنك لبنان والمهجر، كيف تصفون مسيرة عمل المصرف خلال تلك السنوات؟ ما هي أهم الإنجازات التي حققها؟ ما هي أبرز التحديات التي واجهت عمله؟

تأسس بنك لبنان والمهجر في عام 1951، أي مضى 64 عاماً على إنشائه، ويسعدني أن أقول أن مسيرة البنك كانت ناجحة وخلّاقة. فمن فرع متواضع في مدينة بيروت تطور وتوسع البنك ليصبح في طليعة البنوك اللبنانية في لبنان والبنوك الإقليمية في المنطقة، حيث يتواجد في 13 بلد عربي وأوروبي، ويقدم خدماته

وإشار رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك لبنان والمهجر سعد أزهري أن بنك لبنان والمهجر من أول البنوك اللبنانية التي توسعت في المهجر لخدمة الجاليات اللبنانية والعربية هناك، من خلال انتشاره في السعودية في الخمسينات من القرن الماضي ومن ثم في الإمارات وأوروبا في السبعينات من القرن نفسه وبعدها في أوائل الألفية الجديدة في بقية بلدان المشرق العربي ودول الخليج. وشدد الأزهري أن بنك لبنان والمهجر يبقى في تجدد وتطور مستمر، فبالرغم من سياساته المحافظة فهو دائماً يعمل على تقديم ابتكارات مصرفية ومالية حديثة وذات مستويات عالمية، إذ يتطلع البنك إلى تقديم المزيد من هذه المنتجات في عام 2015 وإلى اقتناص فرص التوسع الخارجي

والثروات وأسواق رأس المال والتأمين. وقد كالت هذه الإنجازات باختيار بنك لبنان والمهجر «كأفضل مصرف في الشرق الأوسط لعام 2009» من المؤسسة العالمية The Banker وذلك في خضم الأزمة المالية العالمية التي حدثت مؤخراً. وبالنسبة للتحديات التي واجهها البنك، هناك بالطبع الحرب الأهلية التي عاشها لبنان في فترة 1975-1991 وتداعياتها الحادة على الاقتصاد والنشاط المصرفي، والظروف التشغيلية الصعبة التي نمر بها منذ ذلك الوقت من اضطرابات سياسية وأمنية داخلية وإقليمية ومن أزمات مالية واقتصادية محلية وعالمية، بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير التنظيمية والرقابية المحلية والعالمية التي تعنى بكفاية رأس المال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتقيّد بالعقوبات الدولية.

كيف تقيّمون أداء مصرفكم خلال الأعوام السابقة حتى عام 2014؟ وما هي الخدمات والمنتجات التي يقدمها مصرفكم وماذا أعددتكم للعام 2015 وهل من مشاريع توسعية للخارج؟

أعتقد أن أداء بنك لبنان والمهجر في السنوات الأخيرة التي تتضمن فترة الأزمة المالية العالمية وفترة أحداث الربيع العربي وخصوصاً الأحداث في سوريا كان جيداً ومتوازناً ويتسم بالكثير من الصلابة المالية. فقد نمت موجودات البنك في الفترة ما بين العام 2008 والفصل الأول من عام 2015 بمعدل بلغ في المتوسط 7.5% لتصبح 28.1 مليار دولار، وارتفعت القروض للقطاع الخاص بمتوسط سنوي بلغ 11.6% لتصل إلى 6.91 مليار دولار. كما نمت أرباح البنك بمتوسط قارب الـ 5.5% لتصل في الفصل الأول من عام 2015 إلى 91.2 مليون دولار، انبثق عنها أعلى معدلات الربحية بين البنوك اللبنانية المدرجة حيث بلغ المردود على متوسط رأس المال 14.4% والمردود على متوسط الموجودات 1.3%. إضافة حقق البنك مؤشرات مالية قوية تمثلت بنسبة كفاية رأس المال (بازل3) بلغت 17.5% وبنسبة سيولة أولية فاقت الـ 65% وبتغطية للقروض المتعثرة من ضمانات وموونات بلغت 161%. ويقدم

البنك خدمات ومنتجات متنوعة ومميزة في مختلف نشاطات الصيرفة الشاملة ويحتل الصدارة بين البنوك اللبنانية في مجالات صيرفة التجزئة وإدارة الأصول والثروات والصيرفة الاستثمارية خصوصاً فيما يتعلق بإدارة الإصدارات والاكتتابات المالية. ويبقى البنك في تجدد وتطور مستمر، فبالرغم من سياساته المحافظة فهو دائماً يعمل على تقديم ابتكارات مصرفية ومالية حديثة وذات مستويات عالمية. كما يتطلع البنك إلى تقديم المزيد من هذه المنتجات في عام 2015 وإلى اقتناص فرص التوسع الخارجي عندما تتوفر الشروط المناسبة والأسواق الواعدة.

كيف تنظرون إلى التطورات الأخيرة التي تعصف بالمنطقة وهل سيكون لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد اللبناني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص. وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لكي يبقى القطاع المصرفي بمنأى عنها في ظل استمرار هذه التطورات العاصفة؟

مما لا شك فيه أن التطورات الأخيرة في المنطقة ولبنان تركت انعكاسات سلبية على الاقتصاد والقطاع المصرفي، فقد انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من مستويات تفوق الـ 8% إلى حوالي الـ 2%، كما انخفضت معدلات نمو الموجودات في القطاع المصرفي من نسب تقارب الـ 15% إلى أقل من نصف ذلك. ولكن في الوقت نفسه، تمكن القطاع من خلال خبراته وكفاءته أن يتعامل مع هذه الظروف التشغيلية الصعبة بالتروي والحيلة والمسؤولية. فقد حافظ القطاع عن طريق سياساته الائتمانية والاستثمارية الإحترازية على جودة موجوداته وعلى كفاية رأس مال وسيولة مرتفعة، بالإضافة إلى إقطاعه مؤونات خاصة وإجمالية ملائمة تحسباً لأية تطورات سلبية قد تحدث لتوظيفاته والتي جاءت على حساب أرباحه ونموها.

بنك لبنان والمهجر من أول البنوك اللبنانية التي توسّعت في المهجر لخدمة الجاليات اللبنانية والعربية

كما شارك القطاع بكل الرزمات التحفيزية التي أطلقها مصرف لبنان لتشجيع عجلة النشاطات الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية والتي من المقدر لها أن تبلغ 1 مليار دولار هذا العام. ويبقى في الحقيقة على المسؤولين السياسيين في البلد أن يجدوا حلاً للأزمة الحالية حتى يستعيد الاقتصاد أنفاسه وتعود الثقة لدى المستهلك والمستثمر وتتفرغ الحكومة للإصلاحات الاقتصادية والمالية الضرورية.

أثبت القطاع المصرفي صلابة تخطي الأزمات الداخلية والخارجية بسبب الاستراتيجية والحكمة والضوابط الذي اعتمدها السلطات المالية خاصة البنك المركزي والتي عززت الثقة بأدائه، ما هو مدى قدرة المصارف اللبنانية على التوفيق بين العقوبات الغربية على دول المنطقة كسوريا وإيران وبين واقع الحركة المالية والاقتصادية للدول التي تتعرض لهذه العقوبات خاصة وإن الدول المعاقبة لها فعل إقتصادي حيوي مع لبنان؟

كما سبق وذكرت، يلتزم القطاع المصرفي بكل المعايير الدولية والمحلية التي تصون سمعته وتحافظ على سلامة وجودة خدماته، وهذا يتضمن العقوبات الدولية التي تفرض على كل البلدان ومنها بالطبع سوريا وإيران. وينبع هذا الإلتزام من حرص القطاع على التقيّد بهذه المعايير لدواعي عملية، إذ كما تعلمون فإن القطاع المصرفي قطاع مدولر وليس بإمكانه القيام بنشاطاته وخدماته بدون التواصل مع الأسواق العالمية والبنوك المراسلة الدولية. وفي الحقيقة، لم يتأثر القطاع المصرفي نتيجة هذا الإلتزام بعلاقاته المصرفية مع إيران بسبب الترابط الاقتصادي المحدود بين لبنان وإيران. ولكن تأثر بالطبع بعلاقاته مع سوريا بسبب الإرتباط الحيوي بين الإقتصاديين، وذلك عن طريق بنوكه العاملة هناك وبنوكه العاملة في لبنان والتي لديها نشاطات حثيثة مع عملاء سوريين. وبالرغم من هذا التأثير، فإن القطاع المصرفي مقتنع بضرورة وصواب هذا الإلتزام لحماية مصالحه ومصالح كل عملائه.

بنك بيبيلوس.. أداء طلب وخدمات رائدة شلالا: نواكب التطور التكنولوجي الدائم

واعلنت شلالا ان «بنك بيبيلوس يقوم بمواكبة التطور التكنولوجي الدائم، حيث أطلق مؤخراً منصة جديدة للخدمات المصرفية الخاصة بالشركات عبر الإنترنت، والتي تسمح للشركات بإجراء العمليات المصرفية ورصدها، وإدارة مواردها المالية إلكترونياً وبشكل فوري، وتصفح صور عن الشيكات المودعة. كلام شلالا اتى في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» عن أداء ومنتجات المصرف، هنا نصه:

كيف تقيمون أداء مصرفكم عام 2014 وفي الفصل الأول من 2015؟

حافظ بنك بيبيلوس على أدائه المالي المتين في الفصل الأول من العام 2015، فبلغ صافي الأرباح المجمعة والغير مدققة 33 مليون دولار مسجلاً نمواً بنسبة 6,7% مقارنةً مع الفترة نفسها من العام الماضي. وقد حقق المصرف هذه النتائج الإيجابية في وقت يستمر فيه في اعتماد إستراتيجية حذرة تهدف إلى الحفاظ على جودة الأصول والحد من المخاطر. إضافة إلى ذلك، سجّل بنك بيبيلوس نسبة كفاية رأس مال ومستوى سيولة يعدان من الأعلى في القطاع المصرفي اللبناني، بحيث أن نسبة كفاية رأس المال المحققة بلغت 16,7% في حين أن الحد الأدنى المطلوب للامتثال الكامل لمتطلبات السلطات الرقابية لا يتعدى نسبة 12% فقط بحلول كانون الأول 2015. كما بلغت سيولة المصرف الأولية المودعة لدى المصارف والمصارف المركزية (بما فيها شهادات الإيداع لدى مصرف لبنان) 9,5 مليار دولار أميركي، أي ما يعادل 50% من إجمالي الأصول في نهاية الفصل الأول من العام 2015.

وفي مؤشر على جودة أصوله، حافظ بنك بيبيلوس على معدل منخفض من صافي الديون المشكوك بتحصيلها إلى صافي القروض بقي دون مستوى الـ 1% كما في 31 آذار 2015، مع نسبة تغطية لهذه الديون، بما فيها المؤونات المكونة على أساس إجمالي، بلغت 117% كما في الفترة نفسها. هذا وظلت المعدلات المجمعة والغير مدققة لأصول المصرف وودائع الزبائن وصافي التسليفات مستقرة خلال الفصل الأول من العام 2015، فبلغت 19 مليار دولار أميركي و15,7 مليار دولار أميركي و4,7 مليار دولار أميركي على التوالي، كما في 31 آذار 2015. أما بالنسبة للعام 2014 فقد حقق بنك بيبيلوس معدلات جيدة وزيادات ملحوظة في الأصول والودائع والتسليفات والأرباح، بالرغم من الظروف المحلية والإقليمية الصعبة، حيث نمت الأصول الإجمالية للمصرف بنسبة 3% (0,6+ مليار دولار أميركي) وبلغت 19 مليار دولار أميركي كما



عندما نتحدث عن الريادة في الأعمال، نتكلم وبكل ثقة عن إنجازات بنك بيبيلوس الذي تأسس عام 1963 ولا يزال مستمراً في تقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية للشركات والأفراد من خلال شبكة فروع مؤلفة من 79 فرعاً موزعاً على كافة المناطق اللبنانية، وعبر منصات وأدوات إلكترونية ذكية.

واشارت نائبة المدير العام ومديرة إدارة المنتجات المصرفية للأفراد وقنوات التوزيع في بنك بيبيلوس جومانا باسيل شلالا الى ان الخدمات المصرفية الذكية تشكل أبرز المنتجات المبتكرة التي يقدمها بنك بيبيلوس لزبائنه بهدف تسهيل تجربتهم المصرفية وتمكينهم من إجراء مجموعة من العمليات المصرفية في أي ساعة من اليوم وفي أي مكان تواجدوا فيه.

وفُرصة تحويل الأموال والفوز بنقاط/أميال إضافية من خلال لعبة «حك واربح».

أما Asra3App، الذي حصل على لقب «ابتكار الشهر» لشهر أيار 2015 من قبل الجمعية الأوروبية للإدارة المالية EFMA، وهي منظمة تسلط الضوء على الابتكارات في مجال الخدمات المالية للأفراد في جميع أنحاء العالم، فيخول وكلاء السيارات وأصحاب المعارض محاكاة طلبات القروض بسهولة وسرعة، وتقديمها إلى وحدة القروض الاستهلاكية للأفراد في بنك بيبيلوس وتلقي إجابة في غضون ساعات معدودة.

ويقدم بنك بيبيلوس مجموعة من المنتجات التي لها دور اجتماعي ووطني كالقروض السكنية المقدمة من المصرف بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان، وهي مصممة خصيصاً لتؤمن دعماً للشباب والعائلات اللبنانية ذات الإمكانات المادية المتوسطة، وتوفر لهم إمكانية العيش والعمل في لبنان وعدم الهجرة. والقروض السكنية الأخرى المقدمة من المصرف، كما قروض «كفالات» المدعومة من مصرف لبنان وقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تأتي ضمن إستراتيجية المصرف الهادفة إلى دعم القطاعات الحيوية والمنتجة في الاقتصاد، وبالتالي توفير الحوافز للشركات الواعدة والمدعومة بخطط عمل جيدة. وهذه القروض المتوفرة بفوائد مميزة من بنك بيبيلوس تلعب دوراً وطنياً بحيث تسمح للمقيم بالتملك والمغترب اللبناني العامل في الخارج بالعودة إلى لبنان للتملك في أرض الوطن.

ما هي الخدمات الجديدة التي ستطلقونها خلال عام 2015؟

إن التكنولوجيا في تطور دائم، لذلك يقوم بنك بيبيلوس بمواكبة هذا التطور على مختلف الأصعدة. فقد أطلقنا مؤخراً منصة جديدة للخدمات المصرفية الخاصة بالشركات عبر الإنترنت، والتي تسمح للشركات بإجراء العمليات المصرفية ورصدها، وإدارة مواردها المالية إلكترونياً وبشكل فوري، وتصفح صور عن الشيكات المودعة. كما وأننا نحضر لإطلاق نسخة مطورة عن منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت الموجهة للأفراد مع إضافة مزايا جديدة عليها.

وإن كل خدماتنا وتطبيقاتنا تخضع لتحديثات دورية، وسنعلن قريباً عن مجموعة من الخدمات والمزايا ستم إضافتها على كل واحد منها. فأسلوب عملنا على التطبيقات حيوي وديناميكي وذلك بهدف تحسين وتسهيل حياة الزبون.

في 31 كانون الأول 2014، بينما ارتفعت ودائع الزبائن بنسبة 6,6% (+1 مليار دولار أميركي) فعاذلت 15,7 مليار دولار أميركي، والتسليفات بنسبة 4,8% (+0,2 مليار دولار أميركي) لتبلغ 4,7 مليار دولار أميركي. أما الأرباح الصافية فسجلت زيادة بنسبة 12,5% (+19,5 مليون دولار أميركي) لتصل إلى 175,7 مليون دولار أميركي. وبالرغم من الجودة العالية لمحفظه تسليفات المصرف والنسبة المنخفضة للقروض المشكوك بتحصيلها، فإن بنك بيبيلوس يخصص مؤونات احترازية تتجاوز 100% من الديون المتعثرة، وذلك للحفاظ على استقراره وجودة أصوله، وبالتالي الحفاظ على ثقة المساهمين والمودعين والمقترضين وكل من يتعامل معه.

ما هي أهم الخدمات والمنتجات التي يقدمها مصرفكم؟

تشكل الخدمات المصرفية الذكية أبرز المنتجات المبتكرة التي يقدمها بنك بيبيلوس لزبائنه بهدف تسهيل تجربتهم المصرفية وتمكينهم من إجراء مجموعة من العمليات المصرفية في أي ساعة من اليوم وفي أي مكان تواجدوا فيه. وفي هذا السياق أطلق المصرف منصة Azka Banking التي تضم أدوات مبتكرة وأمنة مثل تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف الخليوي، وشبكة أجهزة الصراف الآلي الذكية، ومنصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والمراكز الإلكترونية المؤلفة حصراً من أجهزة الصراف الآلي الذكي، إضافة إلى Asra3App، وهو منتج مخصص لوكلاء السيارات وأصحاب المعارض.

فاستعمل زبائن المصرف لتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف الخليوي، مثلاً، يوفر عليهم عناء التنقل واستهلاك

الوقت، ويمكّنهم بالتالي من إتمام مجموعة عمليات كتحويل الأموال بين الحسابات الخاصة/المشتركة في بنك بيبيلوس، تسديد دفعات القروض و/أو البطاقات، تحديد مواقع الفروع وآلات الصراف الآلي الذكية، وطلب دفاتر الشيكات وتصفح المعلومات الخاصة بمنتجات متعددة، وتقديم طلب للحصول على أي من منتجات المصرف كالحسابات والبطاقات والقروض المختلفة ومنتجات التأمين المصرفي.

وفي ما يتعلق بـ AkramApp، وهو تطبيق آخر يقدمه بنك بيبيلوس، فيمكن زبائن المصرف من مضاعفة نقاطهم/أميالهم لدى تسوقهم عند أحد شركاء المصرف الإستراتيجيين، ويوفر لحاملي بطاقات الائتمان منهم الولوج إلى CMO، منصة الدفع عبر الهاتف المحمول، لإتمام عمليات شراء من عدد معين من التجار في لبنان

جّمال ترست بنك.. أفضل مصرف لقروض المؤسسات المتنامية الصغر جّمال: خطة توسعية لتغطية كافة المناطق

والتي تدنت من 55 % الى 45 % . أما على صعيد الاموال الخاصة فقد حققت نسب نمو مقبولة وذلك من خلال رسمة الارباح المحققة وهذا مما امن نسب ملاءة تخطت في بعض الاحيان النسب المفروضة من مصرف لبنان، كما امن من ناحية اخرى اموال خاصة حرة لتغطية كلفة التوسع المرسومة والتمثلة بانشاء فروع جديدة او المساهمة في القطاع المصرفي غير المقيم وهنا لا بد من التاكيد بان المصرف يسعى لزيادة امواله الخاصة من مصادر خارجية (اصدار ادوات راسمالية وفق تعاميم مصرف لبنان - توزيع قاعدة المساهمين)

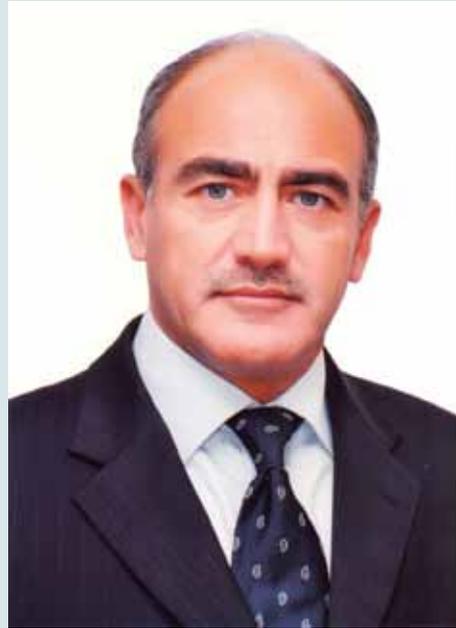
أما على صعيد الربحية فأيضاً، حقق المصرف أرباحاً مقبولة من خلال نسبة المردود الى الأموال الخاصة (R.O.E) وذلك بالرغم من قيام المصرف بتكوين مؤونات اجمالية

(Collective Provisions) لتغطية أية مخاطر محتملة على محفظة التسليفات والتوظيفات بشكل اجمالي. وايضاً بالرغم من متطلبات تعميم مصرف لبنان اساسي رقم 81 تاريخ 2001/2/21 لجهة تكوين مؤونات افرادية على محفظة قروض التجزئة وفق استحقاقاتها

بالمقابل فإن اداء المصرف على المستوى الاداري والتنظيمي شهد تطوراً ملحوظاً، تمثل في الوقائع التالية :

تشكيل مجلس ادارة فاعل يضم خبرات مصرفية وقانونية ومالية واقتصادية. (تعزير مبادئ الادارة الرشيدة) تشكيل لجان متخصصة منبثقة من مجلس الادارة. (تعزير مبادئ الادارة الرشيدة)

تعزير الادارة العليا التنفيذية بعناصر تملك خبرات مصرفية واسعة وتوزيع الصلاحيات والمهام فيما بين أعضائها . (تعزير مبادئ الادارة الرشيدة) تعزير الجهاز البشري وتأهيله وتدريبه



على مر السنوات، عايش جّمال ترست بنك تطوراً وتوسعاً كبيرين مقدماً مروحة واسعة من الخدمات المصرفية تنسجم مع اهدافه التي تركز على تمويل كافة القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تعززت بنيله جائزة افضل مصرف في تمويل فئتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

والمؤسسات المتنامية الصغر من International Financial Magazine.

وكشف رئيس مجلس ادارة جّمال ترست بنك انور جّمال ان جّمال ترست بنك مستمر في تقديم افضل الخدمات المصرفية لزيائنه عبر تطوير اعمال فروع المصرف الحالية عن طريق تقديم خدمات مصرفية جديدة ومنح المزيد من التسهيلات مع مراعاة المخاطر الناتجة عن الوضع العام. كما اعلن عن عزم جّمال ترست بنك على تأمين خدمات مصرفية لزيائنه المتواجدين في بعض دول افريقيا، كلام جمال اتى في حديث مع «الصناعة والاقتصاد»، هذا نصه:

فعلية تركزت في زيادة حجم ودائع الافراد التي شكلت على الدوام اكثر من 95 % من المصادر المالية للمصرف . اما على صعيد التسليفات فلقد نمت بوتيرة تصاعدية خلال الفترة المذكورة وتراوحت بين 15 % و 45 % وهذا الارتفاع يفسر توجه المصرف الى التوسع في تمويل كافة القطاعات الاقتصادية وتحديدًا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME's) . كما يفسر من جهة اخرى توجه المصرف إلى تخفيف محفظته في المخاطر السيادية

كيف تقيمون اداء مصرفكم خلال الاعوام السابقة حتى عام 2014 ؟ وما هي الخدمات والمنتجات التي يقدمها مصرفكم وماذا اعددتم للعام 2015 وهل من مشاريع توسعية للخارج ؟

تظهر البيانات المالية للمصرف في السنوات الخمس الماضية تحقيق نسب نمو فاقت تلك المحققة في القطاع المصرفي اللبناني وفي المصارف المشابهة (Peer Group) فعلى صعيد الودائع فانها نمت بنسب تراوحت بين 12 % و 15 % وهي زيادة

على جميع المستويات الادارية. اعتماد برامج معلوماتية متطورة. تكريس شعار المصرف منحكي لغتك (WE SPEAK YOUR LANGUAGE) مع الزبائن ومع المتعاملين معه وذلك باعتماد لغة واضحة وشفافة. (تعميم مصرف لبنان اساسي رقم 134 تاريخ 2015/2/12)

اما الخدمات المصرفية التي يقدمها مصرفنا فهي اساسا» منسجمة مع أهدافه التي تركز على تمويل كافة القطاعات الاقتصادية وبالاخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME's) والتي بقناعتنا لعبت وتلعب دورا» تنمويا» في المناطق البعيدة عن العاصمة والمدن الكبرى وبالتالي تشجع المواطن البقاء في قريته او بلده وهذا يؤمن مبدأ الإنماء المتوازن ويحد من الهجرة غير المنظمة من الارياف الى العاصمة.

كما ان مصرفنا وإنسجاما» مع ايمانه بالدور الاجتماعي المناط بالمصارف يساهم في تمويل القروض السكنية والحرفية والبيئية والشركات الناشئة (Start Up) سواء الممولة مباشرة منه او بشكل غير مباشر من خلال مصرف لبنان (تخفيضات الاحتياطي الالزامي) بالإضافة الى القروض الممنوحة من مصرف لبنان الى المصارف لاعادة تسليفها من قبل الاخيرة على القطاعات الإنتاجية والتي حددها مصرف لبنان وذلك بهدف المحافظة على نسب نمو مقبولة في الاقتصاد الوطني.

اما المنتجات المصرفية التي يقدمها مصرفنا لعملائه فهي ايضا» تنسجم مع شعاره المعتمد منحكي لغتك (WE SPEAK YOUR LANGUAGE) وهي مضمونة وموجهه بشكل رئيسي الى اصحاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة ولقد باشرها عام 2010 بـ Depositor Plus وتم تعزيز هذا البرنامج مطلع العام 2013 تحت اسم Depositor Premium وهو يمنح المدخرين خدمات مصرفية ميسرة وقد لاقا هذان المنتجان رواجاً جيداً» مع الاشارة الى تمتعهما بالشفافية الكاملة.

وفي مطلع عام 2014 اطلق المصرف

مجموعة من البطاقات المميزة منها بطاقة My Gift وهي متوفرة لكل الاعمار ولجميع المناسبات ويمكن استلامها فوراً» في كافة فروع المصرف. ايضا» تم اصدار بطاقة MasterCard World التي تؤمن للزبائن راحة البال لما تتمتع به من حماية وطمأنينه اثناء السفر والتسوق كما تخول حاملها الدخول الى صالات كبار الشخصيات في المطارات حول العالم بالإضافة الى الاستفادة من الحسومات والمنافع الاخرى.

ايضا» تم اطلاق منتج جديد صديق للبيئة (Green Loan) وهو مدعوم من مصرف لبنان.

«واستكمالاً» لسياسة المصرف تقديم خدمات مصرفية الى الزبائن تلبى احتياجاتهم وتتمتع بالشفافية التامة تم خلال شهر حزيران من عام 2015 اصدار منتج جديد يتميز بالمرونة ويراعي الوضع الاقتصادي والاجتماعي وهو موجه الى مختلف شرائح المجتمع. (Depositor Secure)

بناء على المعطيات اعلاه نال مصرفنا جائزة (Best New Banking Product Lebanon 2013) من مؤسسة Global Banking & Finance Review – London كما نال جائزة افضل مصرف في تمويل فئتي:

(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) Best SME Bank Lebanon 2014 والمؤسسات المتنامية الصغر Best Microfinance Bank Lebanon 2014 من International Finance Magazine اما خطة عمل المصرف المستقبلية فان مجلس الادارة هو الذي يضعها بناء على دراسات معمقة تأخذ في الاعتبار

نعمل على تطوير أعمال فروع المصرف الحالية عن طريق تقديم خدمات مصرفية جديدة ومنح المزيد من التسهيلات المصرفية

الظروف الامنية والسياسية والاقتصادية في لبنان كما تأخذ في الاعتبار الاحداث الجارية في الدول المجاورة وانعكاساتها على لبنان، هذه الخطط يسهر على تنفيذها الادارة العليا التنفيذية حيث تقوم باطلاع مجلس الادارة على مراحل التنفيذ وعلى الصعوبات المستجدة التي تعيق التنفيذ.

انطلاقاً» من هذه المبادئ يمكنني ايجاز خطة عمل المصرف لعام 2015 على النحو التالي.

توسيع شبكة فروعنا الحالية (24 فرع) وذلك من خلال فتح فرعين جديدين الاول في منطقة الاشرفية والثاني سيكون اما في المتن الشمالي او في مدينة زحلة وذلك ضمن خطة مستقبلية لنا لتغطية كافة المناطق اللبنانية .

نقل مراكز بعض الفروع الى مناطق اكثر جدوى (الحمرا - تبينين)

تطوير أعمال فروع المصرف الحالية عن طريق تقديم خدمات مصرفية جديدة ومنح المزيد من التسهيلات المصرفية للمؤسسات الاقتصادية المتواجدة في اماكن تلك الفروع مع مراعاة المخاطر الناتجة عن الوضع العام.

تأمين الخدمات المصرفية لزبائننا المتواجدين في بعض دول افريقيا والذين يشكلون دعامة اساسية للاقتصاد الوطني سواء من خلال التحاويل الواردة الى لبنان او من خلال المشاريع المزمع إقامتها.

تأمين تواجد خارجي لمصرفنا في احدى دول غرب أفريقيا (غانا) من خلال المساهمة في احد المصارف القائمة او المساهمة بتأسيس مصرف جديد وهو امر يتيح لنا التواصل المباشر مع زبائننا المنتشرين في القارة الافريقية. تأمين تواجد لنا في العراق (لخدمة زبائننا الذين لديهم أعمال واسعة هناك). تأمين تواجد لنا في احدى دول أوروبا (ليكون نافذة لمصرفنا على الأسواق العالمية).

كيف تنظرون الى التطورات الاخيرة التي تعصف بالمنطقة وهل سيكون لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد اللبناني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص وما هي الاجراءات الواجب اتخاذها

لكي يبقى القطاع المصرفي بمنأى منها في ظل استمرار هذه التطورات العاصفة؟ تمر المنطقة منذ أكثر من خمس سنوات في ظروف غير مستقرة سياسياً وأمنياً وإقتصادياً، وهذا الوضع أثر سلباً على كافة القطاعات الإقتصادية في لبنان بالنظر للعلاقات التي تربطه مع دول المنطقة.

وبما أن القطاع المصرفي يعتبر العمود الفقري للإقتصاد اللبناني فإن زيول هذه الأحداث ستؤثر على تطور هذا القطاع ونموه بشكل مباشر وغير مباشر. بالرغم من ذلك نجح هذا القطاع في التقليل من الخسائر المحتملة بفضل المناعة التي يتمتع بها والمتمثلة بالسياسات المحافظة التي تنتهجها إدارات المصارف وبالسياسات الحكيمة لمصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

باعتقادي ان الاجراءات المتخذة من المصارف وتوجيهات من مصرف لبنان حصنت القطاع المصرفي وخفضت من الاثار السلبية للاحداث الجارية في المنطقة ولقد اثبتت السياسات النقدية التي يطبقها مصرف لبنان منذ سنوات فعاليتها في تأمين الاستقرار النقدي والمالي مع تجنب التضخم غير الاعتيادي.

واعتبر ان المصارف اللبنانية سواء التي لديها تواجد مباشر في الدول التي تشهد اضطرابات او تلك التي لا يوجد تواجد مباشر فيها تمكنت من امتصاص الصدمات الرئيسية وبالتالي فان الانعكاسات اللاحقة ستكون اقل تكلفة» وتأثيراً» على سلامة الجهاز المصرفي.

اثبت القطاع المصرفي صلابته تحطى الازمات الداخلية والخارجية بسبب الاستراتيجية والحكمة والضوابط التي اعتمدها السلطات المالية خاصة البنك المركزي والتي عززت الثقة بادائه ، وما هو مدى قدرة المصارف اللبنانية على التوفيق بين العقوبات الغربية على دول المنطقة كسوريا وايران وبين واقع الحركة المالية والاقتصادية للدول التي تتعرض لهذه العقوبات خاصة وان الدول المعاقبة لها فعل اقتصادي حيوي مع لبنان؟

بما ان القطاع المصرفي اللبناني لديه تواجد اقليمي ودولي فانه اصبح جزءاً» من المنظومة المصرفية العالمية وهذا يحتم عليه ما يلي: الالتزام بالمعايير الدولية الصادرة عن مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية .

التقيد بالعقوبات الدولية التي قد تفرض على بعض الدول والمؤسسات والافراد .

هذا الالتزام نابع من ادراك كافة السلطات السياسية والمالية والنقدية في لبنان من المخاطر الكبيرة التي قد تنجم من جراء عدم احترام تلك العقوبات مع مراعاة القوانين اللبنانية والمصلحة الوطنية العامة .

إنطلاقاً» من ذلك فان مصرفنا كما المصارف اللبنانية الاخرى تلتزم إلزاماً كاملاً» بكل القرارات الدولية ذات الصلة بالتدابير والاجراءات المقرر تطبيقها في التعامل مع بعض الدول والمؤسسات والأفراد.

هذا الامر يؤكد على ما يلي :

صلابة ومتانة الجهاز المصرفي اللبناني وقدرته على مواجهة الازمات الطارئة كما تظهره الوقائع التالية: استيعاب تداعيات الازمة المالية العالمية عام 2008

استيعاب تداعيات الازمة التي حصلت في قبرص

استيعاب تداعيات ازمة البنك اللبناني الكندي وعدم تحويلها الى ازمة قطاع مصرفي (Systemic Risk)

استيعاب تداعيات الاحداث التي حصلت في سوريا ومصر والسودان وتركيا

القطاع المصرفي تجنب

العقوبات الدولية المفروضة

على بعض دول المنطقة

من خلال احترامه للقرارات

الدولية وهو خيار امن

السلامة والاستقرار مقابل

التضحية بارباح فائقة

وقدرة المصارف اللبنانية المتواجدة هناك على امتصاص الخسائر المحتملة على محفظة القروض والتوظيفات استمرار الثقة الدولية بالمصارف اللبنانية نتيجة تمكنها من معالجة جميع المشاكل الطارئة والاحتفاظ بالنسب والمؤشرات المصرفية المطبقة عالمياً» .

صوابية السياسات النقدية والرقابية المتخذة من قبل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف من خلال الوقائع التالية.

فعالية التعامل الصادر عنهما والتي جنبت القطاع المصرفي الازمات المستجدة وهذا بشهادة المراجع الدولية التي اشادت بتلك السياسات في مناسبات عديدة.

سياسة التعاون والتنسيق مع المراجع الدولية وبالاخص المصارف المركزية في العالم.

توقيع مذكرات تفاهم مع السلطات الرقابية في الخارج لتبادل المعلومات والخبرات ضمن المحافظة على السرية المصرفية في لبنان.

مواكبة مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف للسياسات المتشددة التي يباشر بتطبيقها البنك الاحتياطي الفدرالي الاميركي فيما خص :

مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب (هناك ثلاث مشاريع قيد الدرس لدى اللجان اللبنانية يتوقع اقرارها قريباً وتتعلق ب:

حركة الاموال بين الحدود والتصريح عنها

التهرب الضريبي واعتباره تقع ضمن دائرة تبييض الاموال

التبادل الضريبي بين لبنان والدول الاخرى

اتفاقية بازل 3

إختبارات الضغط (Stress Testing) على المصارف الاميركية وغير الاميركية.

انطلاقاً» من ذلك فان القطاع المصرفي اللبناني تجنب العقوبات الدولية المفروضة على بعض دول المنطقة من خلال احترامه للقرارات الدولية وهو خيار امن السلامة والاستقرار مقابل التضحية بارباح فائقة.

DEPOSITOR **SECURE**

جديد

وديعةك بالخبزة بأمان
وجمال ترست بنك هوي العنوان

إيراد لغاية:
0,20% على الـ \$
7,20% على الـ ل.ل.

نقدّم لكم منتج جمال ترست بنك ش.م.ل. "Depositor secure" الجديد والأكثر أماناً والذي يخوّلكم الاستفادة من نسب فوائد مرتفعة على الودائع المجمدة لأجل سواء باللبيرة اللبنانية أو بالعملات الأجنبية إضافة إلى بطاقة ائتمان مجانية وجوائز عديدة أخرى.

منحكي لغتك

1558 | jtb.com

جمال ترست بنك

JTB

VOTED BEST
SME FINANCING
BANK BY



WORLD
FINANCE
BEST RETAIL BANK,
LEBANON
2014
JAMMAL TRUST BANK

IFM
AWARDS
BEST SME BANK
LEBANON 2014

IFM
AWARDS
BEST MICROFINANCE BANK
LEBANON 2014



VOTED FASTEST
GROWING BANK
IN LEBANON BY

Banker
MIDDLE EAST
INDUSTRY AWARDS
2010

شركتك مؤمنة من الجدران إلى السقف، ولكن ماذا عن أساساتها؟

أمّن على حياة كل موظف له دور أساسي في شركتك
مع مجموعتنا الجديدة من برامج التأمين على الحياة.

أن تخسر شركتك موظفاً أساسياً فيها لخسارة كبيرة. لذا، أطلق البنك اللبناني الفرنسي بالتعاون مع شركة التأمين بنكاسورانس ش.م.ل. (Bancassurance S.A.L.)، برنامج تأمين على الحياة Key Man Insurance، لتغطية الخسائر المالية الناتجة عن فقدان أشخاص أساسيين في الشركة وللمحافظة على سير أعمالها.



البنك
اللبناني الفرنسي
مساهم في طموحاتك

01/03 79 13 32

Short N°: 1332

Call Center: 1272

info@ebf.com

www.eblf.com

KEY MAN INSURANCE



نحن هنا لنخدم أفضل

خدمات مصرفية مميزة يمكن الإعتماد عليها
الإعتماد اللبناني دائماً بقربك

المركز الرئيسي

برج الإعتماد اللبناني، كورنيش النهر، مستديرة العدلية - بيروت.

- ٦٩ فرعاً في لبنان

- فروع في البحرين - قبرص - بغداد - اربيل

- مكتب تمثيلي في مونتريال - كندا

- مصرف تابع في السنغال - بنك الإعتماد الدولي، داکار

 الائعتماد اللبناني
CREDIT LIBANAIS

 ISO 9001:2008
SGS Quality Management System



www.creditlibanais.com | info@creditlibanais.com.lb | مركز خدمة الزبائن 900111-1-961+ أو 1518 | فرع في خدمتك

بنك الإعتدال اللبناني .. أداء مميّز

شويري: ماضون في مضاعفة نشاطنا

كيف تقيّمون أداء مصرفكم خلال الأعوام السابقة حتى عام 2014؛ وما هي الخدمات والمنتجات التي يقدمها مصرفكم وماذا أعدتكم للعام 2015 وهل من مشاريع توسعية للخارج؟ نجح بنك الإعتدال اللبناني عبر تاريخه في المحافظة على أداء مميّز وحصّة سوقية مهمة في القطاع المصرفي اللبناني، محققاً نسب نموّ جيّدة في محفظة القروض وودائع الزبائن لديه خلال الأعوام المنصرمة. في التفاصيل، نمت ميزانية مجموعة بنك الإعتدال اللبناني بنسبة 9.60% في العام 2014، مقارنةً مع نموّ بنسبة 6.60% في ميزانية القطاع المصرفي. كما زادت ودائع الزبائن لدى المصرف وقد تطوّر صافي محفظة القروض والتسليفات الممنوحة من قبل مجموعة بنك الإعتدال اللبناني بنسبة 9.87% في العام 2014 (مقارنةً مع 7.42% للقطاع). وقد نجح المصرف بمتابعة وتيرة نموه في النصف الأوّل من العام 2015، محققاً زيادة بنسبة 4.26% في ميزانيته المجمّعة إلى حوالي 9.55 مليار د.أ. كما في نهاية شهر حزيران (مقارنةً مع زيادة بنسبة 1.89% في القطاع خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام)، وارتفاعاً بنسبة 4.55% في ودائع الزبائن إلى حوالي 8.09 مليار د.أ. (مقارنةً مع ارتفاع بنسبة 2.28% في القطاع لغاية شهر أيار) ونموّ بنسبة 1.99% في محفظة القروض إلى ما فوق الـ 2.91 مليار د.أ. (مقارنةً مع نموّ بنسبة 0.92% في القطاع حتى شهر أيار). وقد حققت مجموعة بنك الإعتدال اللبناني زيادة في أرباحها الصافية التي ارتفعت إلى 35.39 مليون د.أ. خلال النصف الأوّل من العام 2015.

من منظور آخر، يقدم بنك الإعتدال اللبناني باقّة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الدائمة التجدد، والتي تتناسب مع مختلف حاجات وأذواق العملاء، تحت مظلة الصيرفة بالتجزئة (مثل بطاقات الدفع الفوري وقروض التجزئة والحسابات المصرفية على أنواعها) وصيرفة الشركات (من تمويل وفتح اعتمادات مستندية مروراً بالحسابات المكشوفة والخدمات الإستشارية وبرامج كفالات وغيرها) والصيرفة الإستثمارية وإدارة المحافظ والصيرفة الإلكترونية (E-Banking and E-Commerce) وخدمات التأمين (Bancassurance) والصيرفة الإسلامية للذكر لا الحصر.

أمّا في ما يختص بتطلّعات بنك الإعتدال اللبناني للعام 2015، فينوي مصرفنا أن يكمل إستراتيجيته التي أثمرت نجاحاً باهراً خلال الأعوام القليلة المنصرمة، الأمر الذي برهن من خلال أدائه المالي الصلب وحصّته السوقية المتزايدة على الرغم من الظروف الصعبة التي تمرّ بها البلاد والمنطقة. كما سيعمل بنك الإعتدال اللبناني للمحافظة على موقعه الرهان كأحد أبرز المصارف العاملة في لبنان وكرائد في مجال الصيرفة بالتجزئة، معتمداً بذلك على قاعدة مساهميه القويّة وسمعته



نجح بنك الإعتدال اللبناني على مدى أكثر من نصف قرن في المحافظة على أداء مميّز وحصّة مهمة من السوق في القطاع المصرفي اللبناني، محققاً نسب نموّ جيّدة في محفظة القروض وودائع الزبائن لديه.

ويقدم بنك الإعتدال اللبناني باقّة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الدائمة التجدد، والتي تتناسب مع مختلف حاجات وأذواق العملاء. وكشف رئيس دائرة الإستشارات المالية والإقتصادية في بنك الإعتدال اللبناني للإستثمار فضلوا شويري أن «الإعتدال اللبناني» ينوي مضاعفة نشاطه محلياً من خلال توسيع شبكة فروعها على أساس فرع إضافي كلّ ستة أشهر، كما ينوي متابعة عملية توسّعه في دول غرب أفريقيا، إضافة إلى رصد فرص استثمار واعدة في بلدان ذات معدّلات تمصرف متدنية ونسب نموّ إقتصادية مشجّعة حيث تتواجد جالية لبنانية وعربية كبيرة.

كلام شويري أتى في حديث لـ «الصناعة والإقتصاد»، هذا نصه:

ال77.92% مع نهاية شهر أيار 2015، وعلى رسملة سليمة ونسب ملاءة مشجعة تماشياً مع معايير لجنة بازل 3، الأمر الذي من شأنه أن يحمي المصارف من مختلف الصدمات.

في هذا السياق، فإنّه من الضروري أن يعمل القطاع المصرفي اللبناني للمحافظة على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بهدف تأمين استمرار تدفق الودائع إلى لبنان. لذا يبقى دور مصرف لبنان أساسياً لجهة تبني سياسة نقدية حذرة وحكيمة وسلسلة تدابير تهدف إلى حماية نوعية محفظة القروض والتسليفات التي تمنحها المصارف، إضافة إلى حرص المصارف اللبنانية بالالتزام الكامل بمختلف المعايير الدولية لناحية إدارة المخاطر والإدارة الرشيدة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وكفاية رأس المال وغيرها. من منظور آخر، يمكن للمصارف اللبنانية أن تستفيد من وفرة السيولة لديها، وذلك من خلال تعزيز تسليفاتها إلى القطاع الخاص وتقديم تسهيلات ذات فوائد جذابة للعملاء، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاعات الإنتاجية على سبيل المثال. وقد حثّ ذلك مصرف لبنان على ابتكار قروض وخطوط إئتمانية ذات فوائد منخفضة لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة، والأبحاث والتطوير في القطاع الزراعي والصناعي والسياحي، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، والقطاع السكني للذكر لا للحصر، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حركة التسليف ويشجّع على الإستثمار ويدعم النمو.

أثبت القطاع المصرفي صلابته في تخطي الأزمات الداخلية والخارجية بسبب الإستراتيجية والحكمة والضوابط التي إعتدتها السلطات المالية خاصة البنك المركزي والتي عززت الثقة بأدائه، وما هو مدى قدرة المصارف اللبنانية على التوفيق

بين العقوبات الغربية على دول المنطقة كسورية وإيران وبين واقع الحركة المالية والإقتصادية للدول التي تتعرض لهذه العقوبات خاصة وأنّ الدول المعاقبة لها فعل إقتصادي حيوي مع لبنان؟

مما لا شكّ فيه أنّه كان للعقوبات المفروضة على سوريا تداعيات سلبية مباشرة وغير مباشرة على الإقتصاد اللبناني بشكل عامّ بحكم التقارب الجغرافي والإقتصادي بين البلدين وأيضاً بحكم عمل عدد لا بأس به من المصارف اللبنانية هناك. ومن الطبيعي أن يكون لهذه الإجراءات إنعكاسات سلبية على حجم نشاط المصارف اللبنانية إلا أنّ هذا الضرر يبقى هامشياً أمام الخسائر التي كان يمكن أن تتكبدها هذه المصارف في حال عدم التزامها بهذه العقوبات.

أمّا بالنسبة لإيران، فيبدو أنّ موضوع العقوبات سيرفع تدريجياً ما يساعد على عودة الإقتصاد الإيراني للإندماج بالإقتصاد العالمي، مع الإشارة إلى أنّه يمكن للقطاع المصرفي اللبناني أن يكون من المستفيدين من ذلك مع الإشارة إلى أنّ التبادل التجاري الحالي مع إيران ضعيف جداً.

الجيدة وإدارته الكفوءة بالإضافة إلى شبكة فروع الواسعة. وفي التفاصيل، ينوي مصرفنا أن يضاعف نشاطه محلياً من خلال توسيع شبكة فروع على أساس فرع إضافي كل ستة أشهر، مع العزم على ابتكار باقة جديدة وخلافة من منتجات وخدمات الصيرفة بالتجزئة وتعزيز خدمات تمويل الشركات والتمويل التجاري وخدمات أسواق المال ومساهمته في تمويل وتطوير إقتصاد المعرفة. أمّا في ما يختصّ بالتوسّع الخارجي، تتواجد مجموعة بنك الإعتدال اللبناني حالياً في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، بحيث تضمّ فرعاً شاملاً في المنامة عاصمة مملكة البحرين، وفرعين في العراق (إربيل وبغداد)، وفرعاً في قبرص، ومصرفاً تابعاً في دكار في جمهورية السنغال، ومكتباً تمثيلاً في كندا. كما ينوي مصرفنا متابعة عملية توسّعه في دول غرب أفريقيا، إضافة إلى رصد فرص إستثمار واعدة في بلدان ذات معدلات تصريف متدنية ونسب نمو إقتصادية مشجعة حيث تتواجد جالية لبنانية وعربية كبيرة، وذلك بهدف تعزيز وتوطيد العلاقات الإقتصادية بين لبنان والبلدان المعنية.

كيف تنظرون إلى التطورات الأخيرة التي تعصف بالمنطقة

وهل سيكون لها إنعكاسات سلبية على الإقتصاد اللبناني بشكل عامّ وعلى القطاع المصرفي بشكل خاصّ، وما هي الإجراءات الواجب إتخاذها لكي يبقى القطاع المصرفي بمنأى منها في ظلّ إستمرار هذه التطورات العاصفة؟

مما لا شكّ فيه أنّ الأزمة القائمة حالياً في لبنان والمنطقة منذ إندلاع سلسلة ثورات الربيع العربي في مطلع العام 2011 قد عرقلت نشاط العديد من القطاعات الإقتصادية في البلاد وأثرت سلباً على معدلات النمو. فالاضطرابات المستمرة

على الحدود اللبنانية السورية، والتي تشكّل المعبر الرئيسي للصادرات اللبنانية، لا تزال تعرقل حركة التجارة بين لبنان والعالم العربي، كما وأنّ إقفال الحدود بين سورية ودول مجاورة أخرى تعيق تصريف المنتجات اللبنانية، وخاصة الزراعية منها، ما جعل من البحر المنفذ الوحيد للمصدرين اللبنانيين. كذلك فإنّ الأوضاع السياسية في البلاد، إضافة إلى التدفق الكثيف للاجئين السوريين إلى الأراضي اللبنانية، قد ألقت بظلالها على نشاط أهمّ القطاعات الداعمة للنمو الإقتصادي في البلاد، ومنها القطاع السياحي والعقاري وقطاع البناء للذكر لا للحصر. وقد إنعكس ذلك من خلال تراجع نسبة النمو هذه إلى ما بين ال2% وال3% خلال الأعوام القليلة المنصرمة، مقارنة مع نسب نموّ فاقت عتبة ال8% ما قبل العام 2011. في هذا الإطار، وفي ظلّ التحديات المتزايدة والمرحلة الدقيقة التي يمرّ بها حالياً الإقتصاد اللبناني، شهد القطاع المصرفي اللبناني تباطؤاً نسبياً في معدلات نموّ التسليفات والودائع خلال الفترة الأخيرة مقارنة مع السنوات السابقة. غير أنّ القطاع المصرفي قد نجح في المحافظة على نسب سيولة مرتفعة بحدود

بنك بيروت والبلاد العربية ... اكثر من نصف قرن من «الاهتمام بالفعل»

عساف: مستمرون في توسيع نشاطنا والمضي في الإنتشار الجغرافي في لبنان والخارج

ان المصرف يتطلع إلى توسيع التقديرات المصرفية لا سيما الخاصة بفئة الشَّبَابِ وأصحاب المبادرات التجارية الناشئة ورؤاد الأعمال بموجب تعميم مصرف لبنان رقم 331، ونعمل على اطلاق برنامج المكافآت الجديد للبطاقات المصرفية قريباً، الذي سيقدم من خلاله المصرف مجموعة من المزايا لجميع أنواع البطاقات. كلام عساف اتي في حديث مع «الصناعة والاقتصاد» هنا نصه:

كيف تنظرون إلى التطورات الأخيرة التي تعصف بالمنطقة وانعكاساتها على الإقتصاد اللبناني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي اللبناني بشكل خاص وما هي الإجراءات الواجب إتخاذها؟

من أهم تداعيات التدهور السياسي والأمني تدني حجم الإستثمار وحجم التدفقات المالية إلى لبنان إذ إنها أثرت سلباً على عامل الثقة وبالتالي على النمو الإقتصادي؛ إن مجموع عجوزات ميزان المدفوعات منذ عام 2011 تخطى 6.5 مليار دولار، وسجلت نسبة النمو السنوية للنتاج المحلي 2 % عام 2014 و 2.5 % عام 2013 مقابل معدل فاق 7 % للسنوات 2007-2010، أي قبل اندلاع الحرب في سوريا.

بالرغم من هذه الظروف، إستطاعت المصارف العاملة في لبنان أن تستمر في نموها، ولو بوتيرة أضعف؛ ففي نهاية 2014، سجل مجموع ودائع المصارف العاملة في لبنان نمواً سنوياً بلغ 6 %، ومجموع التسليف للقطاع الخاص 7.5 %، مع إستقرار لمجموع الأرباح بقيمة 1.6 مليار دولار؛ ومن المتوقع أن تستقر هذه النسب في عام 2015.

في ظل هذه الظروف الصعبة، التحدي الأكبر للقطاع المصرفي اللبناني يكمن في الإستمرارية، خاصة في ظل الأنظمة العالمية المتشددة المتعلقة بالعمل المصرفي وبمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال والتهرب من الضرائب، إضافة إلى المنافسة الشديدة وتطور الخدمات والعمل المصرفي ككل الناتج عن تطبيق التقنيات الجديدة ومتطلبات العصر.

تبحث المصارف اللبنانية في الداخل وفي الخارج عن فرص ومشاريع منتجة تجمع بين المخاطر المدروسة والربحية المرجوة، مرتكزة على المبادرات الخلاقة من حيث الخدمات، والمنتجات، والعملاء والأسواق، إذ يكمن سر الإستمرارية والنجاح في التجدد والتجديد.

أخيراً وليس آخراً، وفيما يتعلق بمواجهة التحديات، يعمل القطاع بكل جدية وفعالية على تمتين وتطوير علاقته الخارجية وبنوع خاص مع المؤسسات المالية العالمية العامة والخاصة.



«الاهتمام بالفعل» تحت هذا الشعار عمل بنك بيروت والبلاد العربية على مدى اكثر من نصف قرن، حيث واظب على تقديم أحدث الخدمات وأكثرها تنوعاً، ليضع امام زبائنه مجموعة مميزة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المصممة لتلبي حاجات زبائنه على اختلاف أعمارهم وفئاتهم وتواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الاطار، كشف مدير بنك بيروت والبلاد العربية الشيخ غسان عساف، ان بنك بيروت والبلاد العربية ومن ضمن رؤيته لمواكبة القطاع ومواجهة المنافسة يواظب على تطوير خدماته المصرفية الإلكترونية المتوافرة عبر الأنترنت لكل الافراد والشركات بمواصفات عالمية، وأيضاً عبر أجهزة الصراف الآلي والتي يبلغ عددها حالياً 64 جهازاً. كما يعمل على إطلاق الجيل الثاني من الخدمات المصرفية مثل Mobile Banking و Mobile Payment، وتطوير إمكانيات Unit Private Banking وخدمة الزبائن المهتمين في الأسواق المالية العالمية. واعلن

المصرف المجمع للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم 1.54 مليار دولار عام 2014 و 1.64 مليار دولار نهاية حزيران 2015 وبالتالي نسبة نمو سنوية بحوالي 12 % لعام 2015؛ أما الأرباح الصافية، فلقد سجلت حوالي 43 مليون دولار عام 2014 موازية لأرباح 2013، وحوالي 27 مليون للنصف الأول من 2015. خلال عام 2014، شكل نشاط BBAC في الخارج 5 % من مجموع ودائعه و6.7 % من التسليفات و13.3 % من الأرباح بالرغم من تراجع الأوضاع في العراق و تداعيات الأزمة في قبرص و استمرار الحرب في سوريا التي كانت مصدراً مهماً للأعمال في السنوات السابقة.

ما هي اوضاع مصرفكم على صعيد التوسع والخدمات؟

سنستمر خلال العام 2015 في توسيع نشاطنا والمضي في الإنتشار الجغرافي في لبنان والخارج. ففي قبرص وبعد أكثر من 25 سنة على تواجدها في الجزيرة، حضرنا لإنتلاقة جديدة، وأنشأنا مبنى حديث في ليماسول، وفي العراق استحصلنا على رخصة لإفتتاح فرعين جديدين في مدينتي البصرة والسليمانية بالإضافة الى فرعينا في اربيل وبغداد، وفي الإمارات العربية قمنا مؤخراً بخطوات مهمة لتدعيم مكتبتنا التمثيلية هناك، وتغطية دول التعاون الخليجي بشكل فعال ومنتج. أما في أفريقيا حصلنا على رخصة لفتح مكتب تمثيل في لاغوس - نيجيريا الذي بدأ عمله مؤخراً. وعلى الصعيد المحلي فقد إفتتحنا فرع جديد حمل الرقم 39 في الحازمية ومن المتوقع أن يكون رائداً في منطقة تزدهر بشكل مستمر.

ومن ضمن رؤيتنا لمواكبة القطاع ومواجهة المنافسة نحن نواظب على تطوير خدماتنا المصرفية الإلكترونية المتوافرة عبر الأنترنت لكل الافراد والشركات بمواصفات عالمية، وأيضاً عبر أجهزة الصراف الآلي والتي يبلغ عددها حالياً 64 جهازاً. كما نعمل على إطلاق الجيل الثاني من الخدمات المصرفية مثل Mobile Banking و Mobile Payment، ونتوقع أن يكون من بين الأكثر تحديثاً في السوق اللبنانية. إضافة إلى تطوير إمكانيات Unit Private Banking لخدمة الزبائن

المهتمين في الأسواق المالية العالمية. كما نتطلع إلى توسيع التقديمات المصرفية لا سيما الخاصة بفئة الشباب وأصحاب المبادرات التجارية الناشئة ورؤاد الأعمال بموجب تعميم مصرف لبنان رقم 331، ونعمل على اطلاق برنامج المكافآت الجديد للبطاقات المصرفية قريباً، الذي سيقدم من خلاله المصرف مجموعة من المزايا لجميع أنواع البطاقات.

ما هي مخاوفكم الأساسية المتعلقة بتدهور الأوضاع الإقليمية؟ إذا ما استمر هذا التدهور في الأوضاع الإقليمية، فإن المخاوف كثيرة ويمكن أن تكون خطيرة جدا على جميع المستويات؛ فمن الواضح أن القرار الدولي والإقليمي كان وما يزال مؤيداً لتحديد لبنان عن الحرب الدائرة في المنطقة ولاسيما في سوريا؛ ونأمل أن يدرك اللبنانيون خطورة هذه الاوضاع وأن يعملوا بسرعة وحكمة على الحد من تأثيرها السلبي على البلاد.

هل تخشون من عقوبات جديدة ضد القطاع المصرفي اللبناني؟

إن لبنان ومنذ أكثر من 15 عاما اعتمد القوانين والأنظمة الهادفة لمكافحة تبييض الأموال، في الوقت الذي يسعى القطاع المصرفي بشكل دائم، وعلى رأسه مصرف لبنان، للتكيف مع الظروف والقيود الجديدة التي يتطلبها صندوق النقد الدولي (IMF)، ومجموعة غافي (GAFI)، ومجموعة العشرين G20.

وفي هذا الإطار فإن ثلاثة مشاريع قوانين تنتظر الإقرار في مجلس النواب كي يتم ترسيخ مصداقية لبنان في هذا المجال، إذ تشكل التعديلات المقترحة حالياً على هذا القانون والهادفة لتوسيع نطاق تطبيقه وزيادة عقوباته، بالإضافة إلى مشاريع القوانين المتعلقة بالتصريح عن المبالغ المحمولة نقداً عند الحدود وتبادل المعلومات الضريبية، إطاراً قانونياً يحمي عمل وممارسة المصارف على صعيد مواجهة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

إن هدف القطاع المصرفي اللبناني والسلطات النقدية والرقابية على حد سواء، الإلتزام بما تلتزم به المصارف الدولية، ومنها بوجه خاص المصارف الأميركية والأوروبية المراسلة لمصارفنا اللبنانية إذ يشكل هذا الإلتزام شرطاً أساسياً لإستمرارية ونجاح القطاع.

كيف تقيمون النتائج المالية للمصرف خلال الأعوام السابقة لعام 2014 وحتى الآن؟

بالرغم من الوضع الأمني والسياسي الهش، تابع BBAC تطوير نشاطه ونموه في لبنان وفي الخارج على حد سواء ولو بوتيرة أبطأ؛ إستناداً إلى الأوضاع المالية المجمع ل

BBAC، ولفترة 2007-2010، سجل المعدل السنوي لنسب نمو الودائع حوالي 12.5 % و 18 % للتسليف مقابل 7 % و 12 % على التوالي بعد عام 2011. نهاية كانون الأول 2014، سجل مجموع الودائع 4.7 مليار دولار أي نسبة نمو سنوية ناهزت 6 %، وحوالي 4.94 مليار دولار نهاية حزيران 2015، أي نسبة نمو سنوية بحوالي 10 % للعام الحالي؛ وسجلت تسليفات

يواظب بنك بيروت والبلاد العربية ضمن رؤيته لمواكبة القطاع ومواجهة المنافسة على تطوير خدماتنا المصرفية الإلكترونية المتوافرة عبر الأنترنت لكل الافراد والشركات بمواصفات عالمية

يتطلع بنك بيروت والبلاد العربية إلى توسيع التقديمات المصرفية لا سيما الخاصة بفئة الشباب وأصحاب المبادرات التجارية الناشئة ورؤاد الأعمال بموجب تعميم مصرف لبنان رقم 331



بيتك مثل ما تصوّرته



الإهتمام بالفعل

BBAC
بنك بيروت والبلاد العربية

- فترة سماح لغاية ٢٤ شهراً
- مدّة القرض لغاية ٣٠ سنة
- فائدة ٤,٥% للسنتين الأولتين



Bank of Beirut
Eway

E-Commerce Gateway

Internet Payment Solution

Go global with your business and break down all geographical barriers. With Bank of Beirut Eway, the E-Commerce gateway from Bank of Beirut, the world now is your marketplace.



Lebanon | UK | Germany | Sultanate of Oman | Australia | Cyprus | UAE
Nigeria | Iraq | Libya | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262

بنك بيروت.. تميّز في الصيرفة الالكترونية والخدمة المصرفية عواد: نتجه نحو مجتمع لا نقدي

من بنك بيروت فوافرة جداً. فإلى جانب السهولة والموثوقية العالية لهذه الخدمة، من شأن هذه الخطوة الجديدة أن تخفف الأعباء على التجار المشاركين فيها وتزيد من حجم مبيعاتهم وتسهّل عليهم سهولة تحصيل أموالهم، كما أنها تقدّم لهم إمكانية الخروج من نطاقهم الجغرافي المحلي نحو آفاق وأسواق أخرى يسوّقون فيها بضائعهم وخدماتهم ومنتجاتهم بطريقة أسرع وأكثر فعالية.

ويلفت عواد إلى أن إطلاق بوابة Bank of Beirut E-Way للدفع الالكتروني نابع أيضاً من مسؤولية بنك بيروت الاجتماعية تجاه لبنان والمؤسسات اللبنانية والاقتصاد الوطني. فبالإضافة إلى أن هذه الخطوة تساهم في وضع لبنان على خريطة الصناعة المصرفية الالكترونية وعلى طريق التوجّه العالمي نحو الصيرفة الالكترونية، فإنها أيضاً تعزز شراكة المصرف مع التجار وتشجّع أصحاب المشاريع الصغيرة نظراً لما تتيحه لهم من فرص لتسويق خدماتهم ومنتجاتهم وتعزيز حضور مؤسساتهم على الشبكة الالكترونية وزيادة حجم مبيعاتهم. من جهة أخرى، فإن هذه الخدمة الجديدة التي يطرحها بنك بيروت تعزز الروابط بين المغتربين ولبنان ومؤسساته التجارية ومنتجاته وبالتالي تدعم الاقتصاد الوطني.

ويعتبر عواد ان «قدرة لبنان الاستيعابية لمثل هذه المشاريع الرقمية كبيرة جداً، ولا يزال أماننا الكثير لنقوم به في هذا المجال فنحذو حذو البلدان الاقليمية المجاورة التي بدأت تعتمد القنوات الالكترونية في قطاعها الخاص والعام، والحكومات الالكترونية خير شاهد على ذلك.» واعتبر أن بوابة Bank of Beirut E-Way للدفع الالكتروني هي دعوة للمؤسسات الخاصة والرسمية لعرض



استطاع بنك بيروت بخبرته وابتكاره ومواكبته لعصر الصيرفة الالكترونية أن يثبت مكانته كمؤسسة مالية رائدة، عصرية، جديرة بالثقة والجوائز أيضاً، مستحقاً فوزه بجوائز إقليمية مرموقة عن منتجات وخدمات استحققت التنويه في منطقة الشرق الأوسط. هذه النجاحات المستحقة لم تأت من عدم، إنما نتيجة جهود حثيثة واستراتيجية مدروسة مكنت بنك بيروت من تثبيت موقعه كمؤسسة عصرية، تواكب الحداثة والتطور مع كل منتج تطلقه وتقدم أجود الخدمات المصرفية. «الصناعة والاقتصاد» تحدثت إلى السيد جورج عواد، مدير مديرية التجزئة والفروع في بنك بيروت.

Bank of Beirut E-Way بوابة الدفع الالكتروني من بنك بيروت

يوكّد عواد أننا نتجه نحو مجتمع لا نقدي cashless. ومع التقدم المتسارع في عالم التكنولوجيا وبلوغ الأجهزة الرقمية أعداداً تفوق عدد سكان العالم، لا بد للمصارف من عصنة خدماتها وطرح منتجات تجاري متطلبات هذه الثورة الإلكترونية المتسارعة، فكان بنك بيروت أحد الرؤاد في مجال الصيرفة الالكترونية، وها هو اليوم

يطلق بوابة الدفع الالكتروني Bank of Beirut E-Way التي يطرحها لعملائه من التجار والمؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، متيحاً أمامهم إمكانية تسويق بضائعهم وخدماتهم من خلال مواقعهم الالكترونية، فهذه البوابة تؤمّن خدمات الدفع عبر الإنترنت بصورة آمنة وأنيّة عن طريق بطاقات الإئتمان وبطاقات الدفع الفوري. أما المنافع التي تعود على التجار المشتركين في بوابة الدفع الالكتروني

«بنك بيروت» يقيم مأدبة إفطار لأهل الإعلام صفير: لا وطن من دون إقتصاد



حضّر رئيس مجلس إدارة مدير عام بنك بيروت، سليم صفير، الصحفيين على صيانة عامل الثقة لأنه الأهم في القطاع المصرفي الذي يعتبر عماد الوطن، لأن لا وطن من دون إقتصاد، مشدداً على وجوب تضافر الجهود دفاعاً عن لبنان، وذلك في حفل الإفطار السنوي الذي يقيمه بنك بيروت لأهل الصحافة، بحضور وزير الاعلام رمزي جريج ونقيب الصحافة عوني الكعكي ونقيب المحررين الياس عون ومديرة الوكالة للإعلام لور سليمان وحشد من الإعلاميين.

قال صفير: «إن دوركم كصحافيين خصوصاً الاقتصاديين بينكم، مختلف في المضمون عن الصحافيين السياسيين، لأنكم تتابعون مساراً اقتصادياً يظل أكثر ثباتاً من المسارات السياسية التي تتجاذب البلاد وتتجاذب معها العباد».

ولفت إلى أن «القطاع المصرفي يتأثر إلى حد بعيد بالقرارات، ليس الداخلية فحسب، وإنما الدولية المالية أيضاً، وهو مضطر للالتزام، بالتدابير الصادرة عن المؤسسات النقدية والرقابية العالمية. في ميدان عمل يشهد هذا الكم الهائل من الضغوط المتزايدة، التي عليه التعامل معها والتعايش مع نتائجها، مثل ضغوط السياسة، والأسواق، والأحوال الأمنية والاجتماعية وسواها».

أضاف: «من هنا تعولنا عليكم، لتفهم أوضاعنا كمؤسسات مصرفية وتفهم أوضاع مصرف لبنان كسلطة ناظمة»، مشيراً إلى «أمر غاية في الحساسية هو الثقة. فالرأسمال الأهم عند القطاع المصرفي هو مقدار ثقة الناس والمجتمع به. هوذا ما علينا كلنا أن نحافظ عليه وأن نحفظه، وهنا دوركم بل مسؤوليتكم. لتكن هذه الثقة الهدف الأسمى في كل مقالاتكم وتحليلاتكم وأخباركم».

بدوره، شدد وزير الاعلام على أن «الحرية الإعلامية وحرية التعبير المكرسة في الدستور يجب أن تمارس تحت سقف القانون الذي يحفظ للناس حقوقهم وكرامتهم وبنوع خاص في المجال الإقتصادي. إن الخبر غير الصحيح لا يضر فقط بالمؤسسة التي يتناولها بل يضر بكل القطاع الإقتصادي الذي هو، خاصة في القطاع الخاص، العصب الأخير في لبنان».

أما الكعكي فلفت إلى «أن القطاع المصرفي أهم القطاعات الإقتصادية، إلى جانب قطاع الإتصالات، فهما يؤمّنان دخلاً جيداً للدولة، خصوصاً أن قطاع السياحة الذي هو بالأساس من أهم القطاعات الإقتصادية يعاني منذ زمن بعيد ظروفًا صعبة جداً بسبب عدم الاستقرار الأمني».

من جهته، أشار عون إلى أن «المصارف اللبنانية كانت ولا تزال خير داعم لاقتصاد البلد.. لقد مرت قطاعات الإنتاج عندنا بأزمات متلاحقة، والقطاع المصرفي بقي بمنأى عن هذه الأزمات، بفضل وعي وحكمة القيميين عليه».

وفي الختام، قدّم صفير دروعاً تقديرية للوزير جريج والنقيب الكعكي وعون.

خدماتها عبر الشبكة الالكترونية لما تؤمّنه هذه القناة الالكترونية من قيمة مضافة وسهولة وخفض في الكلفة.

Premium Club: أفضل خدمة مصرفية للزبائن الرفيعي المستوى في الشرق الأوسط

جهود بنك بيروت أثمرت أيضاً في مجال آخر هو الخدمة المصرفية المميزة. ففي إطار استراتيجيته القائمة على تجزئة السوق وسعيه الدائم إلى تطوير خدماته وتقديم منتجات راقية لزيائنه تلبيةً لمتطلباتهم ونمط حياتهم، صمّم بنك بيروت برنامج Premium Club الذي استحقّ المصرف بفضل جائزة «أفضل خدمة مصرفية للزبائن الرفيعي المستوى في الشرق الأوسط» من المجلة المالية المرموقة بانكر ميدل إيست. وهنا يعبر عواد عن فخر المصرف باستحقاق هذه الجائزة، شارحاً أن انضمام زبائن هذه الشريحة إلى برنامج Premium Club يخوّلهم دخول عالم من الامتيازات الخاصة والاستمتاع بمجموعة واسعة من العروض المميزة وفرص الاستثمار المربحة فضلاً عن تدليل أنفسهم بمعاملة مصرفية راقية. وتماشياً مع إطلاق Premium Club، تعاون بنك بيروت مع شركة فيزا العالمية لإطلاق بطاقة Visa Signature Debit Card للسحب المباشر فكان بنك بيروت بذلك أول مصرف في منطقة المشرق العربي يقدم هذه البطاقة المميزة لزيائنه المنضمين إلى برنامج Premium Club، هذا إلى جانب بطاقة Premium Infinite Credit Card الائتمانية التي تخوّلهم الاستفادة من مجموعة من الامتيازات الخاصة وباقعة واسعة من العروض المميزة.

ودعا عواد كل من يرغب من الزبائن إلى زيارة Premium Lounge في فرع بنك بيروت في الأشرفية - السيدة وهي ردهة استقبال مميزة جهّزت خصيصاً لاستقبال زبائن هذه الشريحة ومنحهم ترحيباً فريداً وتسهيلات حصرية وخدمة راقية.

بنك البركة .. المصرف الأقوى في لبنان من حيث الخدمات المصرفية الإسلامية محمصاني: فرعان جديداً للمصرف قريباً



للمصرف واحد في الجنوب وآخر في الشمال، كلام محمصاني أتي في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» هذا نصه:

نال «بنك البركة» جائزة المصرف الأقوى في لبنان، من حيث الخدمات المصرفية الإسلامية لعام 2015. دون شك، شكلت هذه الجائزة حافزاً للقيمين على المصرف للسعي أكثر نحو مزيد من التقدم والتطور، إذ أعلن مدير عام بنك البركة معتمد محمصاني أن المصرف وضع على رأس أولوياته الاستمرار في تطوير عملياته والمحافظة على نسب النمو في السنوات المقبلة ليصل إلى تحقيق نمو ثابت ومتزايد في الربحية ومعدلات العائد على الإستثمار مع السعي للاستحواذ على نسبة أكبر من السوق المحلية. وكشف مدير عام وعضو مجلس الإدارة في بنك البركة -لبنان السيد معتمد محمصاني أن لدى بنك البركة خطة توسعية يقوم من خلالها قريباً بافتتاح فرعين

لفئة الشباب والطلاب الجامعيين وأخيراً «البركة CASHBACK» حيث يستفيد حملة هذه البطاقات من إعادة نسبة من قيمة المشتريات على البطاقة إلى حساب بطاقتهم وذلك عبر حصولهم على نقاط عند كل عملية شراء.

انتقلت في العام الماضي إدارة المصرف إلى مقرها الجديد في منطقة الصنائع ليكون منطلقاً لأعمالها وقد روعي في التصميم إبراز الهوية التجارية للمصرف، وتم تزويده بأحدث التقنيات إضافة إلى التقسيم المميز للمكاتب والإدارات، إن كل ذلك سيساهم في خدمة الزبائن بفاعلية وكفاءة أكبر.

لقد وضع المصرف على رأس أولوياته الاستمرار في تطوير عملياته والمحافظة على نسب النمو في السنوات المقبلة ليصل إلى تحقيق نمو ثابت ومتزايد في الربحية ومعدلات العائد على الإستثمار مع السعي للاستحواذ على نسبة أكبر من السوق المحلية.

لا يزال رأس المال البشري يمثل محورياً هاماً وأساسياً للمصرف وعملية تطوير

في لبنان» للعام 2014 مقدمة من مجلة Global Finance الأميركية المعروفة. إن هذه الجوائز تعني لنا الكثير فهي تؤكد أننا نسير على الطريق الصحيح وأنه من الواجب علينا أن نحافظ على ما وصلنا إليه وأن نمضي قدماً لتحقيق المزيد.

وتأكيداً لهذا التوجه وتلبية لحاجات السوق ومتطلبات الزبائن قدم البنك مجموعة من المنتجات والخدمات التي لاقت إستحسان الجمهور.

فكان «البركة Retail» والذي هدفنا من خلاله إلى تمكين الزبائن من تمويل شراء حاجياتهم المتنوعة من الأدوات الكهربائية والخليوية والمفروشات، «والبركة سياحة» الذي يمنح الزبائن فرصة تمويل نفقات السفر وذلك بسهولة ويسر، كما تم إطلاق «البركة زفاف» الذي يمنح الزبون إمكانية تمويل تكاليف الزفاف وقدم المصرف أيضاً بطاقة «البركة EXTRA» والتي تهدف إلى تمكين الزبائن من شراء حاجياتهم المتنوعة وتقسيم قيمة هذه المشتريات، و«البركة شباب» وهو حساب جار موجه

كيف تقيمون أداء مصرفكم خلال الأعوام السابقة حتى عام 2014؟ وما هي الخدمات التي يقدمها مصرفكم وماذا أعدتكم للعام 2015 وهل من مشاريع توسعية نحو الخارج؟

لا زال لبنان يبرز تحت ظروف صعبة ناتجة من الأحداث الأليمة التي تمر بها البلدان المحيطة به، والتي ما زالت مستمرة منذ أكثر من أربع سنوات، الأمر الذي أدى إلى ظروف إقتصادية دقيقة وإلى إستمرار حال عدم الإستقرار الذي يشهده البلد على مختلف الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

لكن الظروف الصعبة لم تمنعنا من بذل مزيد من الوقت والجهد للمحافظة على المكتسبات التي حققها المصرف وللمضي قدماً بمزيد من التوسع والنمو. لقد وضعت إدارة المصرف نصب عينها المحافظة على التحسن في بنود الميزانية وتقديم منتجات وخدمات جديدة للمستهلك اللبناني الأمر الذي أكد حضورها المحلي، فنال المصرف للعام الثاني على التوالي «جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية

الموظفين تعتبر من ضمن الأولويات، وبناءً عليه تم تنفيذ عدد من المبادرات خلال العام لتلبية الاحتياجات التطويرية المتنوعة على مختلف المستويات الوظيفية. كما تعتبر المسؤولية الاجتماعية بالنسبة إلى بنك البركة ش.م.ل أمراً أساسياً، بل من صلب توجهاته ومبادئه المصرفية التي يعمل من خلالها ويسعى لإرسائها في المجتمع، وتوافقاً مع هذه القناعة الراسخة وقع المصرف بروتوكولات تعاون مع جامعات مرموقة قدم من خلالها منحاً تعليمية للمتفوقين مشجعاً إياهم على البحث في مضمار الصيرفة الإسلامية، ومتميحاً للتلاميذ فرصة التدريب في أقسام المصرف المختلفة.

كما تم إطلاق مجموعة من البرامج والرعيات لأنشطة مختلفة تتمحور حول تشجيع المشاريع البيئية، ودعم أصحاب المبادرات والمشاريع الصغيرة، ورعاية الأعمال الخيرية المختلفة ومشاريع تمكين المرأة والانشطة الثقافية، الاجتماعية والشبابية.

أما على صعيد التوسع، فلدى بنك البركة خطة توسعية يقوم من خلالها قريباً بافتتاح فرعيين للمصرف واحد في الجنوب وآخر في الشمال.

ونحن على ثقة أننا سنتمكن، بتوفيق من الله، من تعزيز حضور المصرف وتمتين تواجده كرقم أساسي في سوق الصيرفة الإسلامية في لبنان.

كيف تنظرون إلى التطورات الأخيرة التي تعصف بالمنطقة وهل ستكون لها انعكاسات سلبية على الإقتصاد اللبناني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص وما هي الإجراءات الواجب إتخاذها لكي يبقى القطاع المصرفي بمنأى منها في ظل إستمرار هذه التطورات العاصفة؟ مما لا شك فيه أن الاضطرابات الإقليمية لها انعكاسات سلبية على الأوضاع الإقتصادية في المنطقة. ففي ظل المناخ السياسي والأمني المتلبد شهدت محركات النمو الخارجية التي تعتمد عليها المنطقة نسبياً إنكماشاً هذا العام، ولا سيما حركة الرساميل الوافدة بإتجاهها والاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة.

أما في ما يخص تأثير الأوضاع الإقليمية على الإقتصاد اللبناني، أعتقد أن التأثير

المباشر بقي محدوداً نسبياً، إذ إن شركاء لبنان التجاريين الأساسيين في المنطقة لم يشهدوا تباطؤاً في إقتصادياتهم المحلية بشكل يؤدي إلى تراجع طلبهم على السلع والخدمات اللبنانية.

ومما لا شك فيه أن الأوضاع الداخلية اللبنانية في الوقت الراهن لا تسمح باستقطاب حركة المستثمرين والسياح الراغبين بمقصد جديد عقب الأحداث التي تشهدها عدد من بلدان المنطقة فالمروحة السياسية المحلية المستمرة، لن تمكن لبنان من استقطاب السائحين الإقليميين لزيارة المناطق المضطربة في الوقت الحالي ولا استقطاب رؤوس الأموال الخارجية من بعض الدول والتي باتت تتجه بشكل أساسي نحو الأسواق الأوروبية.

أما في ما يتعلق بتأثير الاضطرابات الإقليمية على القطاع المصرفي اللبناني، فلا بد من القول إن القطاع المصرفي اللبناني محصن ويتمتع بمكانة مالية عالية وذلك بفضل بنية رقابية صارمة مكنته من إحتواء تداعيات الاضطرابات السياسية المحلية والخارجية.

وأرى أن خير سبيل للمحافظة على هذا الاستقرار هو الاستمرار بالسياسة المحافظة التي ينتجها المصرف المركزي والالتزام الكامل والدقيق بما يصدر عن مصرف لبنان من تعاميم وقرارات.

أثبت القطاع المصرفي صلابته في تخطي الأزمات الداخلية والخارجية بسبب الاستراتيجية والحكمة والضوابط التي اعتمدها السلطات المالية خاصة البنك المركزي والتي عززت الثقة بأدائه، وما هو مدى قدرة المصارف اللبنانية على التوفيق بين العقوبات الغربية على دول المنطقة كسوريا وإيران وبين واقع الحركة المالية والإقتصادية للدول التي تتعرض لهذه العقوبات خاصة وأن الدول المعاقبة لها فعل إقتصادي حيوي في لبنان؟

بالرغم من الأزمة الإقتصادية المتنامية بسبب الوضع الإقليمي العام والوضع الأمني الذي أثر بشكل مباشر في العديد من القطاعات الإقتصادية لا زال القطاع المصرفي في لبنان يعتبر من أكثر القطاعات ثباتاً ويعود الفضل في ذلك إلى السياسة المتوازنة التي ينتهجها المصرف المركزي والذي أدى إلى الثبات في الحال

الإقتصادية على وجه العموم. أما بخصوص التوفيق بين العقوبات الغربية على دول المنطقة كسوريا وإيران وبين واقع الحركة المالية والإقتصادية فأحب أن أشير إلي أن القطاع المصرفي اللبناني يعد جزءاً من القطاع المصرفي العالمي وذلك بسبب التواجد الإقليمي والدولي للمصارف اللبنانية التي تلتزم إلتزاماً وثيقاً بالمعايير الدولية الصادرة عن مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومقررات بازل، والمصارف اللبنانية بشكل عام تتقيد بكل القرارات الصادرة عن المؤسسات ذات الصلة بالتدابير والإجراءات والعقوبات المقررة تطبيقها في التعامل مع بعض الدول والمؤسسات والأفراد.

هذا الإلتزام مع المتابعة الحثيثة والتوجيه الدقيق من قبل مصرف لبنان عزز من صلابته ومثانة الجهاز المصرفي اللبناني وقدرته على مواجهة الأزمات الطارئة وظهر ذلك جلياً أمام الأزمات المالية التي مر بها العالم من الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اليورو. وهنا لا بد أن أنوه بالدور الذي أداه سعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة وبالإجراءات الصارمة المتخذة والسريعة في حل موضوع أزمة البنك اللبناني الكندي كل ذلك أدى إلى عدم السماح بأن تؤثر هذه الأزمة في واقع القطاع المصرفي اللبناني برمته.

ولقد استطاعت المصارف اللبنانية إلى حد ما مواجهة تداعيات أحداث الربيع العربي والوضع المضطرب في تلك البلدان وتمكنت المصارف اللبنانية المتواجدة هناك من امتصاص الخسائر المحتملة على محفظة القروض والتوظيفات.

وأحب أن أضيف أن الاستقرار النقدي والمصرفي الذي ينعم به لبنان مرده بشكل أساسي إلى السياسات النقدية والرقابية الرشيدة المتبعة من قبل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

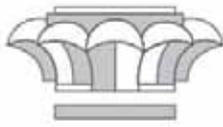
إن كل ما سبق ساعد القطاع المصرفي اللبناني في اكتساب صلابته ومناعة أمام الأحداث والأزمات ونحن نأمل أن يستمر هذا الإستقرار في الواقع النقدي والمصرفي في المستقبل ما يعزز من واقع الإقتصاد اللبناني ويساهم في صموده.

بنك البركة ش.م.ل

alBaraka



شركاء في الإنجاز...



NEW SAVINGS ACCOUNT

6.5% on LBP and **4.5%** on USD



NO TAXES



NO EXPENSES



PINK & BLUE

تصميم أروع الإكسسوارات النسائية
(صنع يدوي)



بنك الشرق الأوسط وأفريقيا.. إدارة واعية وخدمات مصرفية شاملة

حجيج: هدفنا التواجد ضمن الألفا غروب



الحصن - وسط بيروت في أواخر شهر أيلول القادم. واعلن ان أهم هدف لدى المصرف التواجد ضمن الألفا غروب، دون أن يؤثر ذلك على تمسك المصرف بأعلى معايير التحقق والرقابة. كلام حجيج اتى في حديث مع «الصناعة والإقتصاد»، هذا نصه:

يتميز بنك الشرق الأوسط وأفريقيا بالتطلع الدائم إلى مستقبل أفضل مع عملائه، حيث يقدم لهم خدمات مصرفية شاملة تلبي كافة احتياجاتهم ويولي لكل عميل لديه احتراماً وخصوصية. ويتمتع بنك الشرق الأوسط وأفريقيا بالمصداقية والشفافية، بالقدرة والمناعة لإحترامه وتقيده بكافة المعايير والقوانين الدولية والمحلية، واستعداده الدائم للاستثمار والتطوير في مختلف الجوانب لاسيما المعلوماتية والموارد البشرية. ويسلك بنك الشرق الأوسط وأفريقيا طريق التقدم والتوسع، إذ كشف رئيس مجلس إدارة بنك الشرق الأوسط وأفريقيا علي حجيج ان المصرف اضافة الى افتتاحه فرع كورنيش المزرعة منذ فترة قصيرة، سيقوم بإفتتاح فرع جديد في مينا

إن القطاع المصرفي اللبناني والتزاماً منه بالمعايير والقوانين الدولية يطبق القانون حسب الأصول ولا يتعامل مع أي شخص أو مؤسسة مذكورة على اللوائح السوداء التي تصدرها الخزينة الأميركية أو الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة أو هيئة التحقيق الخاصة، ويلتزم بكافة التعاميم الصادرة عن المصرف المركزي والجهات الرقابية. لقد التزم مصرفنا كما باقي المصارف اللبنانية تنفيذ قانون الامتثال الضريبي الأميركي بكل حذافيره حيث قمنا بالتسجيل لدى مصلحة الضرائب IRS أصولاً وقمنا بالتصريح حسب مندرجات هذا القانون وتم تجهيز كافة البنى التحتية المطلوبة من نظم معلوماتية وإجراءات لمتابعة تنفيذ هذا القانون. كما تم الاستعانة بشركة تدقيق عالمية لا علاقة لها بالأسواق اللبنانية للإشراف على تطبيق هذا القانون.

ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها لكي يبقى القطاع المصرفي بمنأى في ظل استمرار هذه التطورات العاصفة؟ كيف

اثبت القطاع المصرفي صلابته في تخطي الأزمات الداخلية والخارجية بسبب الاستراتيجية والحكمة والضوابط التي اعتمدها السلطات المالية خاصة البنك المركزي والتي عززت الثقة بأدائه. ما هو مدى قدرة المصارف اللبنانية على التوفيق بين العقوبات الغربية على دول المنطقة كسوريا وإيران وبين واقع الحركة المالية والإقتصادية للدول التي تتعرض لهذه العقوبات خاصة وان الدول المعاقبة لها فعل اقتصادي حيوي في لبنان؟ أولاً نؤكد على ضرورة اعتماد مشاريع القوانين التي أرسلها المصرف المركزي في لبنان الى المجلس النيابي حيث أن لبنان بقطاعه المصرفي والمصرف المركزي يعتبر شريكاً فعالاً ومنخرطاً بقوة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. إن إقرار هذه التشريعات من المجلس النيابي سيؤكد على احترام لبنان وأسبقيته في هذا المجال، مما يدعم قطاعه المصرفي في الأسواق العالمية واحترامه ويكرس التزامه المستمر بالمعايير والقوانين والتشريعات الدولية.

كيف تنظرون الى التطورات الأخيرة التي تعصف بالمنطقة، وهل سيكون لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد اللبناني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص؟

لا شك أن الانقسامات السياسية المتشعبة في لبنان تحد من الإصلاحات الطويلة الأمد والاستثمار بالإضافة الى الاضطرابات الإقليمية التي تمنع نمو الاقتصاد بالشكل المطلوب.

إلا أن القطاع المصرفي اللبناني يمتاز بالثبات والصلابة والمتانة التي اكتسبها خلال الأحداث التي عصفت بلبنان منذ العام 1975 والتي جعلته يواجه كل هذه التحديات، لا بل اكتسب القدرة على استقطاب تدفقات ثابتة من الودائع وتمويل حاجات الدولة والقطاع الخاص بشكل عام.

أعتقد أن المخاطر الأساسية تتمثل في المديونية العامة المرتفعة والعجز في الحساب الجاري الخارجي وغياب التشريع والإصلاحات في ظل الجمود السياسي.

انعكست هذه الاضطرابات على نتائج فروع المصرف خارج لبنان؟

ساهم المصرف المركزي اللبناني بالقيادة الحكيمة لحاكم المصرف المركزي الأستاذ رياض سلامة في قوة ومناعة وصلابة القطاع المصرفي اللبناني تجاه أزمات المنطقة والعالم بدءاً من الماضي القريب عام 2008 إثر الأزمة المالية العالمية ولغاية تاريخه تجاه الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة والوضع السياسي في لبنان.

لقد كان لسياسة التحفيز التي أطلقها المصرف المركزي للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية والسكنية الأثر البالغ في المحافظة على نسبة نمو مقبولة في ظل هذه الأوضاع وتحفيز الطلب الداخلي. كذلك التعميم رقم 331 الخاص بتشجيع المصارف على الاستثمار في الشركات الناشئة واقتصاد المعرفة حيث من المرجو أن تشكل هذه الشركات مستقبلاً أفضل للاقتصاد اللبناني. لقد ساهم مصرفنا بأحد صناديق الاستثمار لهذه الشركات بمبلغ مليون دولار لدعم هذه الشركات وهو يتطلع لرفع مشاركته في المستقبل إضافة إلى ذلك، تتعاطى بشكل عام جمعية

مصارف لبنان ومنذ نشأتها ولتاريخه كحاضنة للقطاع المصرفي تتابع شؤونه الداخلية وتقدم صورة مشرقة عن القطاع مع المؤسسات والمصارف العالمية وتدافع عن مصالحه كما عن مصالح أعضائه وتقوم بالتنسيق الكامل مع حاكمية المصرف المركزي ولجنة الرقابة. وتتابع تطوير أداء المصارف اللبنانية من خلال اللجان العديدة التي تمثل كافة المصارف اللبنانية والتي يشارك مصرفنا في عضوية بعضها وذلك لتبادل الخبرات وتطوير الأداء. تعبر الجمعية دائماً بمواقفها من خلال رئيستها عن رأي الجمعية فيما يتعلق بكافة النواحي وخاصة النواحي الاقتصادية والإصلاحات المطلوبة في المالية العامة وخلافه من القضايا التي تهم هذا القطاع بشكل عام. نحن دائماً مع التوافق داخل الجمعية لما فيه تماسك الجمعية الذي بدوره يساهم في تماسك القطاع وإبراز دوره الوطني في الاقتصاد اللبناني.

ما هي الخدمات الجديدة التي اطلقتوها او ستطلقونها خلال عام 2015؟ وما هي اهم الخدمات والمنتجات التي يقدمها مصرفكم؟ وهل من مشاريع توسعية

للمصرف داخل لبنان وخارجه؟

لقد حقق مصرفنا النتائج الجيدة في النصف الأول من هذا العام حسب الأهداف الموضوعية ويتوقع أن يسجل مصرفنا نمواً جيداً بنهاية السنة الحالية.

خطة المصرف هي التقدم والتوسع على جميع الأراضي اللبنانية، ونحن بصدد فتح فرع جديد في مينا الحصن- وسط بيروت في أواخر شهر أيلول القادم ولقد تم افتتاح فرع كورنيش المزرعة منذ ثلاث أسابيع، وأهم هدف لدينا هو التواجد ضمن الألفا غروب، دون أن يؤثر ذلك على تمسك المصرف بأعلى معايير التحقق والرقابة. يلتزم مصرفنا من خلال تواجده في معظم المناطق اللبنانية بتقديم كافة أنواع الخدمات والمنتجات المصرفية التي تساهم في نمو هذه المناطق إقتصادياً وإجتماعياً كما يساهم بدعم بعض الأنشطة التي ترعى البيئة وتعمل على تطوير المجتمعات الأهلية كما سيكون له دور مع المؤسسات الدولية التي ترعى وتحافظ على البيئة وهو جزء من القطاع المصرفي الذي يساعد من ضمن المسؤولية الاجتماعية بتطوير الأنشطة والخدمات التي ترعاها الدولة أو المؤسسات الدولية.

بنك الشرق الأوسط وأفريقيا ينظم لقاءً مع الصحافة



رئيس مجلس الإدارة الجديد يتوسط إدارة المصرف



فارس سعد وحجيج

في بيت لكلّ، وفي قرض لكلّ بيت

قدّم على القرض المناسب لإحتياجاتك:

- القرض السكني من بنك عوده, بالدولار الأميركي
- القرض السكني بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان, بالليرة اللبنانية
- القرض السكني المدعوم من مصرف لبنان, بالليرة اللبنانية

تُطبّق الشروط والأحكام.

بنك عوده

1570
www.bankaudi.com.lb

